بحوث اجتماعية ٨

الحرب التي لم تكتمل

الديمقراطية في العراق ومسؤولية "التحالف"

سمير الخليل

دار الساقي

الطبعة الأولى ١٩٩١

ISBN 1 85516 821 9

United Kingdom: 26 Westbourne Grove, London W2 5RH
Lebanon: P.O.Box: 113/5342, Beirut.

بيروت، لبنان ص.ب: ٥٣٤٢/ ١١٣،

حرب الخليج في
محيط الثقافة العربية السائدة

الظروف الغريبة تجعل مادة أي كتاب يكتب عنها غريبة أيضاً. وكتاب «جمهورية الخوف» لا يشذّ عن هذه القاعدة.

استكمل الكتاب قبل أربع سنوات، لكنه احتاج إلى هذه الفترة الطويلة كي يُنشر. وقد يبدو غريباً اليوم، أنه قبل فترة وجيزة وحسب، لم يكن أحد يصدق أن الأمور كانت على تلك الدرجة من السوء في العراق.

وكم من قارىء، أو محرر، وجد النص الأصلي للكتاب «غاية في التحيّز ويعالج موضوعه من زاوية واحدة لا غير»، كما أنه يفتقر إلى البحث المدقق اللازم ويتسم بالإفراط في التهجم على من هو في السلطة. وما زلت أنزعج حين أتذكر ما قيل لي من إن كتاب «جمهورية الخوف» «يهين» شعب العراق. فهذا ما قالته أبرز باحثة غربية في شؤون العراق المعاصر في الولايات المتحدة إلى محرر متحمس من مهماته تكليف الكتّاب إعداد الكتب.

والمفارقة أن تلك البحّاثة ليست عراقية، وكنت اقترحت اسمها لإعجابي الشديد بما كتبت.

والحق يقال أن الجميع كانوا يعملون ضمن ظروف غاية في الصعوبة. وقد كنت (وما زلت) دائم الإصرار على إغفال إسمي، إذ لم يكن يدري أحد كيف ستنتهي أزمة الخليج. وربما بقي النظام البعثي في العراق على حاله من القوة. فبعث صدام حسين يتمتع بذاكرة قوية، ويتصف بطبيعة انتقامية، كما أن لديه قدرات غريزية قوية على البقاء. وليس في داخل العراق بديل للبعثيين، والخيار القائم هو إما بقاؤهم أو أن تسود الفوضى التامة هناك. وقد جعلتني حقائق الحياة العراقية هذه، والتي كانت تتبلور على مدى عشرين عاماً أو نحوها، أسيراً لكتابي. على أن اتخاذ أساليب الحيطة على غرار ما يليق بمغامرات الهواة لم يبد سخيفاً في نظر إحدى دور النشر الكبرى في الغرب فحسب، بل خلق مشكلة كبيرة للدار: فهل يمكن للقائمين عليها أن يشعروا بالأمان إذا جعلوا عنوانهم أحد أرقام صناديق البريد؟ وهذا ما كان يواجه أي دار نشر تريد أن تتصدى لنشر كتاب «جمهورية الخوف».

وبغض النظر عن إيمان أي دار بسلاح الكلمة

وقوتها، وقناعتها بذلك، فإنه يصعب عليها قبول كاتب بلا وجه ولا هوية، وستُطرح تساؤلات كثيرة حول من هو هذا الكاتب؟.. هل هو شخصية حقيقية؟ أم هو من اختراع أجهزة الاستخبارات الاسرائيلية؟ وأخيراً وجدت ناشراً على استعداد للمجازفة ونشر الكتاب. وسأبقى مديناً له دائماً بشكل أعجز عن التعبير عنه بالكلمات. هكذا طبع الكتاب، للمرة الأولى في ربيع ١٩٨٩ ولكن لم نجد أحداً يود مراجعته ومناقشته وكان هذا مؤلماً، والأسوأ أن أحداً لم يقبل على شرائه.

اليوم، وفي غمرة غزو العراق للكويت، أُعلمت أن الكتاب يكاد يكون في قائمة الكتب الأكثر مبيعاً باللغة الانكليزية عن بلد في الشرق الأوسط (عدا اسرائيل)، وقد نفدت الطبعة الأولى، الورقية الغلاف، والثانية تحت الطبع. وكان الصحفيون يتهافتون للحصول على آراء جاهزة لخبراء وعلى تحاليل مستقبلية بعيدة المدى عن الأزمة في الخليج. وأذكر أن صحفياً أوروبياً دقيق العبارة اتصل بي عبر المحيط، ليطرح سؤالاً واحداً: «بروفسور خليل، ما هو القرار التالي الذي ستتخذه المملكة العربية السعودية أولاً، ومن ثم الأردن؟» ولست «بروفسوراً»، ولا أتملك ناصية

التنبؤ بعلوم المستقبل ولكنني مع ذلك تكلمت واسترسلت في الكلام، الأمر الذي جعله في غاية السعادة على ما يبدو. يا لعجائب هذا العالم!

وعلى الرغم من فظاعة الظروف لا أستطيع أن أخفي غبطتي بهذا الاهتمام الذي يحظى به كتابي، وأي كاتب لا يسعد بهذا؟.. على أن المفارقة أن الطلب على الكتاب ازداد عندما لم يعد ما في الكتاب جديداً أو خافياً على أحد. (فقد كنت فيما سبق أحاول لفت الانتباه إلى أهمية أخذ العنف الذي يمارسه الحكم على محمل الجد. ولا يحتاج أحد اليوم إلى أن يقرأ ثلاثمئة صفحة لمعرفة ذلك). من ذا الذي يهتم بذلك؟ فالكتاب يضم موضوعات أخرى أيضاً. وتتسلل إلى النفس شكوك أكثر جديّة حول الأمر برمته حين يبدأ الصحفيون بالبحث عن سمير الخليل في كل مكان كي يحصلوا منه على «خبطة» صحفية مثيرة عن العادات الشخصية لزوجة صدام حسين: ما الذي تفعله في يومها؟ وهل هناك أسرار عائلية جديرة بصفحات الفضائح؟ (كوجود هياكل عظمية جديدة في خزائن غرف النوم).

بالطبع لم أروِ غليلهم. فعدا عن أن العراق مليء بالأسرار، فإنني لا أدري كل أسرار عائلة

صدام حسين. ولكن فضائح الصحافة الرخيصة عشية الأزمة العراقية ـ الكويتية، تأتي في آخر قائمة الشرور التي تفشت اثر ما أقدم عليه صدام حسين.

ويأتي متقدماً في قائمة الأولويات كما أراها، المقال الذي كتبه ادوارد سعيد ونشرته صحيفة «الأندبندنت أون صنداي» اللندنية في عددها الصادر بتاريخ ١٢ أغسطس (آب) ١٩٩٠. فقد عكس المقال، الذي غُلِّف بأسلوب ادوارد سعيد الأدبي الرفيع المعتاد، ما يفكّر به الشارع العربي في الأردن والضفة الغربية، وهذا ما أعترض عليه بشدة. صبَّ سعيد غضبه كالعادة على الإعلام الغربي، وخصّ بالذات، التغطية الاعلامية الأميركية للأزمة، التي اتهمها بالإفراط في «تكرار كليشيهات مقيتة» عن المنطقة.«أغلبها يتسم بالجهل بالوقائع والتاريخ مثقل بالوعظ الأخلاقي وادعاء الفضيلة والنفاق». ولن أنتقد أو أعترض على ذلك، فقد يكون سعيد محقاً، إذ أنني لم أتابع التغطية الاعلامية الأميركية للأزمة ولكن المسألة ليست هنا.

فعموماً قدمت وسائل الإعلام الرصينة في بريطانيا، مثلاً، أفضل ما يمكن أن تقدمه من

مستويات إذا أخذنا في الاعتبار الانفجار المفاجىء للأحداث، وجهل هذه الوسائل بأوضاع العراق. ورغم ان ليس لهذا الجهل مبرر، إلا أن من السهل تفهمه. والمشكلة الحقيقية هي عدم وجود ما يمكن المقارنة به، أو الاعتماد عليه. فإن أخذنا الصحافة العربية على سبيل المثال كأساس للمقارنة، فإن الصحافة البريطانية ستبهرنا بصدقها الصحافي واستقامتها، مع أنها فعلياً ليست على ذلك المستوى. فأي كاتب جاد ـ بمن في ذلك ادوارد سعيد ـ لا يفكر في اعتبار الصحافة العربية أساساً معتمداً للمقارنة في هذا المجال. والقارىء في معظم البلاد العربية، الذي يقصر اطلاعه على ما يُنشر بالعربية، لم يتسنَّ له أن يعلم بغزو الكويت إلا بعد أيام من حدوثه.

وينتقل ادوارد سعيد من الصحافة إلى أمور شتى، ويتساءل: «هل من المبالغة أن نربط ما بين الاستقطاب السياسي والعسكري الشديد الوضوح (في الخليج) والهوة الثقافية القائمة بين العرب والغرب؟» وهو يرى أن أزمة الخليج قد كشفت عن مظاهر عميقة الجذور من التحيز الغربي ضد الثقافة العربية. ولكن إدوارد سعيد فهم القضايا المهمة على عكس ما ينبغي تماماً. فإن كانت الأزمة

في الخليج قد كشفت عن شيء فإنما كشفت عن أزمة عميقة الجذور داخل مكنونات الثقافة العربية ذاتها.

لنتأمل بادىء ذي بدء، أسلوب استخدام ادوارد سعيد تعابير مُلطّفة، كـ : «التدخل العسكري» في وصفه ممارسات الجيش العراقي في الكويت. (وقد ذكرني ذلك بالتعابير المنمّقة، التي استخدمها ريتشارد نيكسون وهنري كيسنجر في وصفهما قصف الطائرات العملاقة ب ـ ٥٢ الشامل لفيتنام الشمالية).

وحريٌّ بإدوارد سعيد الاطلاع على ما تقوله المعارضة الكويتية لعائلة الصباح (التي طالما كان أفرادها «لطفاء» إزاء بعث العراق)، ليلمس مدى شدة مشاعر الكويتيين اليوم تجاه البشائع التي حدثت داخل الكويت، من نهب البيوت والمحلات، إلى مصادرة السيارات تحت تهديد السلاح، إلى اغتصاب النساء، وتهديد الناس، وإطلاق الأشرار في الشوارع باسم «الميليشيات الشعبية».

وماذا عن المئات، بل ربما الآلاف من اللاجئين أو المنفيين العراقيين في الكويت الذين جرى تجميعهم في غضون ساعات قليلة من دخول

الجيش العراقي الكويت، بعد تفتيش عملاء المخابرات العراقية منزلاً إثر آخر. لقد جاء هؤلاء الرجال المخيفون، يقرعون الأبواب مسلحين بقوائم أسماء المطلوبين التي أعطيت لهم في بغداد، وهي قوائم أشد فتكاً من أسلحة معظم من يملكون سلاحاً. ولن نعرف مطلقاً مشاعر من تم اعتقالهم من رجال ونساء على ضوء رقة تعابير إدوارد سعيد، خاصة وان معظمهم أصبح الآن في عداد الراقدين تحت التراب. ثم هناك حماسة سعيد المفرطة في التحدث عن «الغالبية الكاسحة من غير الكويتيين» بين سكان الكويت وحديثه عن الحقيقة - التي يبدو أنها ذات مغزى كبير - بأن «حكومات المنطقة - ما عدا بعض الاستثناءات - لا تستند إلى أساس متين من الشرعية التاريخية، فهي إما استُحدث وضعها من الاستعمار، أو بالقوة، أو بمجرد شراء السلطة». وهذا بالطبع هو التبرير ذاته الذي قدمه صدام حسين لفعلته، كما أنه مبرر للقضاء على نظام الدولة العربية الحديث برمته. والكويت من هذه الناحية، لا تختلف عن الأردن، أو سوريا، أو لبنان، أو حتى العراق بالذات.

إن الخطر الحقيقي اليوم لا يطال الأصول التاريخية، بعد كل ما شاهدنا من تصرفات الجيش

العراقي، فما ينطوي عليه الأمر هو الممارسات السياسية.

فلماذا لم يتمكن رجال صدام حسين من العثور على كويتي واحد يشارك في الحكومة الألعوبة التي أقاموها خلال الأيام القليلة من عمر تلك الحكومة؟ والجواب أنه ليس هناك كويتي يرضى بذلك.

ويبدو أن مرور الوقت، وتنامي أجهزة الدولة وإصدار جوازات السفر التي تحمل شعارها، والأجيال التي ترعرعت داخل كيان يدعى الكويت (بغض النظر عن مدى كونه مصطنعاً من الناحية «التاريخية»)، أمور لها مدلولاتها. لذلك هل في وسعنا أن نفهم من لطف تعابير إدوارد سعيد، وأسئلته القائمة على البلاغة اللفظية، بأنه يؤيد ضم الكويت إلى جمهورية الخوف والعنف التي هي بعث العراق؟

لا أظن ذلك، لأن سعيد، بأسلوب موارب حقاً، لا يكشف مطلقاً عن أفكاره حيال القضايا الجوهرية للمعتركات السياسية. ويقف القارىء في النهاية غير متأكدٍ مما يطرحه سعيد بصدد شؤون الساعة، بينما هو في الوقت نفسه لا يترك قارئه يساوره الشك في أن الغرب على الدوام هو الملام.

ولكن ملام بماذا؟ نحن هنا لسنا بصدد قضية تأميم قناة السويس، وإنما بصدد ضم بلد عربي بلداً عربياً آخر إليه بالقوة.. ونحن أمام صدام حسين وليس جمال عبد الناصر. وهل يقبل سعيد بأن يصبح صدام حسين، رائد الجمهورية البعثية وإبنها، القطب الرئيسي للسياسة العربية برمتها؟ هل يعتقد جاداً بأن الفلسطينيين سوف يستطيعون التفاوض مع اسرائيل من موقع قوة (لا قوتهم هم بالطبع بل قوة صدام حسين)؟ يبدو أن ادوارد سعيد غافل تماماً عما يجري داخل العراق منذ أكثر من عشرين سنة.

من جهة أخرى، يفترض أن موضوع ادوارد سعيد هو الثقافة وليس السياسة. وهو محق في إشارته إلى أن الغرب يبخس الأدب العربي حقه إلى حد كبير. وعلى المعنيين بشؤون الأدب في الغرب أن يعيروا اهتماماً أكبر للترجمات الجديدة الممتازة التي تظهر الآن للأعمال الأدبية العربية الخالدة. وقد تضاءل عدد الكتب عن الشرق الأوسط المنشورة خلال السنوات الأخيرة بالمقارنة مع الاهتمام العظيم بنشرها وقراءتها في السبعينات ومطلع الثمانينات. وإنني أدرك، خلافاً لإدوارد سعيد، قساوة الشعور حين يتجاهلك الناشرون

ويرفضك القراء. ولكنني أدرك أيضاً أن هذه الصعوبة في حالتي الخاصة لم يكن لها علاقة بكوني عربياً.

لنأخذ حالة ما يقوله العرب العاملون في مجال الكتب العربية، أو المتعلقة بالشرق الأوسط، عن المشاكل الحقيقية التي يواجهونها: أفردت المجلة العربية الأسبوعية «شذى» حيزاً كبيراً في أحد أعدادها الصادرة عام ١٩٨٩، لموضوع «واقع الكتاب العربي وأزمته». فقابلت المجلة عدداً من ناشري الكتب العربية وموزعيها وأصحاب المكتبات، لمعرفة أسباب هذا التدني الكبير في نوعية الكتاب العربي وأعداده، وتوفره للقارىء العربي، وهو تدن يوافق الجميع على أنه بلغ حداً خطيراً عبر العالم العربي.

وتحدث رياض الريس ـ ناشر الكتب العربية في لندن ـ عن انخفاض نسبة عدد القراء العرب، مقارنة بالغرب؛ أما ميّ غصوب، المديرة في مكتبة الساقي بلندن أيضاً، فقد لفتت الانتباه إلى ندرة المؤلفات الجديدة، وانخفاض المستوى الثقافي للقارىء العربي العادي؛ وقال هشام معاوية، صاحب مكتبة ابن سينا في باريس، إن المشكلة تبدأ منذ الطفولة. وقد وافق الجميع بمن فيهم

كاتب المقال نفسه ـ على أننا نواجه ضموراً في بنية الثقافة العربية ذاتها (وليس في علاقتها بالثقافة الغربية).

وفي مقابلة مهمة نشرتها صحيفة «الحياة» اليومية الصادرة باللغة العربية في لندن، عرض أندريه كسبار، مدير دار «الساقي» للنشر، وفي حديث مسهب، جملة المشكلات التي يواجهها الناشر باللغة العربية في الغرب. (ويذكر هنا أن هؤلاء الناشرين وأصحاب المكتبات هم جميعاً خارج العالم العربي ويشكلون ظاهرة بدأت في الستينات، إثر ضمور بيروت كمركزٍ لإصدار الكتب القيمة باللغة العربية واستلام أوروبا الشعلة منها على هذا الدرب).

ما هي مضامين ذلك بالنسبة إلى وضع الثقافة العربية؟.

من المشكلات التي عدّدها أندريه كسبار رقابة الدولة، وإشرافها على شبكات التوزيع كلها، والعجز عن الوصول إلى القارىء العربي مباشرة، والقرصنة الأدبية المتفشّية، وظاهرة الناشر شبه الأمي (التي ما زالت مهيمنة)، وغياب حقوق الطبع والتأليف وعائداتها وانعدام الأخلاقيات في نتاج الكتب العربية، وتفشي أولوية التضحية

بالنوعية في سبيل نشر أي شيء سواء من قبل الكاتب أو الناشر، وفساد نظام التوزيع، وتراجع نوعية الكتاب عموماً، إلى آخر ما هنالك من مشكلات على هذا الصعيد. لا يمكن أن تكون الصورة أكثر قتامة وتشاؤماً من ذلك، ولكن من يقرأ مقالة إدوارد سعيد في «الأندبندنت أون صنداي» لا يخطر في باله أن هذا هو الوضع، كما أنه لا يتخيل أن عقبات هائلة كهذه تواجه يومياً العرب الذين يتصدون لمهمة إبراز ثقافتهم. فإدوارد سعيد يريد أن يفهمنا أن المشكلات كافة (من الأحابيل السياسية لأزمة الخليج إلى وضع الثقافة العربية) منبثقة عن سياسة الغرب «المتضافرة لتحقير العرب والاسلام». وهذا هراء محض يدل على إقحام إدوارد سعيد طرحه الأمور بما يتناسب وقوالب «استشراقيته» التي أكل الدهر عليها وشرب، لا طرحاً مبنياً على وقائع سياسية وثقافية حقيقية على أرض الواقع.

والآن، كيف «تنطبق» هذه الأزمة الثقافية على أزمة الخليج؟ قطعاً انها لا تنطبق كما قدمها وطرحها إدوارد سعيد. فاحتلال صدام حسين الكويت انطلق أصلاً من تقديره الصحيح بأن هناك هوة سحيقة واسعة بين الوقائع السياسية

واللغة السياسية في العالم العربي؛ وهي اللغة التي ما زال ادوارد سعيد يتكلمها ـ للأسف ـ على الرغم من اطلاعه الأدبي الواسع. كذلك نطقت باللغة نفسها تلك الباحثة الغربية البارزة، والمفكرة الكبيرة التي أخبرت الناشر الأول الذي كان يمكن أن يصدر كتابي «جمهورية الخوف» في الولايات المتحدة، بأن الكتاب «يهين» الشعب العراقي.

منذ زمن بعيد والعرب يعيشون واقعاً ويتحدثون عن واقع آخر، والثقافة تهوى أن تطارد «أكباش فداء»، وتكره كشف عيوبها علانية. ولكني لم أعد أحتمل الرائحة الفاسدة التي انتشرت، لذا آثرت الإنفصال عمن لا يهمهم أن يمضوا في الضحك على أنفسهم.

وقد اقتحم صدام حسين الهوة بين عبارات البلاغة وواقع الحال مقحماً بذلك السياسات العربية جميعها في وضع من الفوضى التامة. وستبقى الأمور على هذه الحال في المستقبل المنظور، مهما كان من شأن العواقب التي ستتمخض عن المناورات السياسية القاتلة الجارية الآن في الشرق الأوسط.

لقد كان حكم صدام حسين على واقع وطنه

العربي صحيحاً، كما ظهر جلياً خلال الأسبوع الأول من الأزمة، بصرف النظر عن سوء حكمه على ما يمكن أن تكون عليه ردود فعل بقية دول العالم في أوروبا الجديدة ما بعد عام ١٩٨٩. ومع عدم وجود طرق تفكير حديثة في شأن قضايا السياسة والهوية في العالم العربي تسود ببساطة طرق التفكير القديمة البالية. وينبغي على من هم في مستوى إدوارد سعيد أن يشعروا بالقلق إزاء بقائهم جامدين مشوَّهي الأفكار، بينما يسير العالم من حولهم إلى الأمام.

لقد انقضى زمن طويل منذ مرحلة المفكرين القوميين في «العصر الليبرالي» (عبارة ألبرت حوراني الشهيرة) إلى جمال عبد الناصر إلى صدام حسين، وبانقضاء هذا الزمن كله تزايد الفساد في الميدانين الثقافي والسياسي في العالم العربي، وخلط الكثيرون بين هذا وبين انحسار موجة القومية العربية. وقد أخطأوا في ذلك كما وضح من التأييد الشعبي لصدام حسين في الأراضي المحتلة والأردن (وقد أذكى هذا الشعور تعنت اسرائيل الذي يدل على قصر النظر حيال الاستجابة لمطالبة الفلسطينيين بحقهم في تقرير المصير). القضية هنا ليست قضية شرير يلعب دور زعيم الدهماء؛ وإنما

هي ـ في الأساس ـ قضية قصور ثقافي ذات أبعاد تاريخية، وعلى كل من يهتم بمستقبل هذه البقعة من العالم أن يحسّ بالمسؤولية تجاه ذلك. وصدام حسين، أولاً وأخيراً، كابوس من صنع العالم العربي ذاته.

من ناحية أخرى، تعتبر الولايات المتحدة بشكل خاص، مسؤولة جزئياً عن تشجيع اسرائيل في عنادها، ومسؤولة أيضاً عن الشعور العميق باليأس لدى الفلسطينيين. وهذا الشعور هو الذي دفعهم إلى اتخاذ القرار الخاطىء بمساندة النظام العراقي في ممارساته. ألم ينخدعوا بما فيه الكفاية من قِبَل الأنظمة العربية في السابق حتى يختارون الوقوف إلى جانب أفظع الأنظمة في تاريخ العرب المعاصر؟

والغرب مسؤول أيضاً عن شد ساعد هذا الطاغية في حين كان يقتل شعبه، لينقلب عليه حين أصبح الأمر يتعلق بالنفط وتعرضت مصالحه للخطر، وهذه أخطاء ستعود لتقضّ مضاجع العالم. ومع هذا، فالتصرف ولو جاء متأخراً أفضل من عدم التصرف على الاطلاق.

صدام حسين يجب إيقافه عند حده، والعيب الأساسي في جهود العالم الرامية إلى ذلك بقيادة

الولايات المتحدة أن القوات الطليعية الضاربة لم تكن قوات عربية. لذلك نشطت الأبواق الداعية إلى الصيغ القومية البالية المعادية للإمبريالية، وكانت نتيجة ذلك شنيعة. فمن أجل مستقبل العالم العربي بالذات كان يجب أن يشاهَد العربي يحارب العربي في رمال الجزيرة العربية في سبيل إعادة السيادة إلى الكويت، وللوقوف ضد مبدأ العنف في القضايا الانسانية، الأمر الذي تستند إليه سياسات النظام العراقي. هل نحلم؟ ربما، ولكننا نعيش الآن كابوساً، يتضافر كل من الثقافة والسياسة في هذه البقعة من العالم (الأقطار العربية) لطمسه وتغييبه في أعماق دياجير الظلام.

١٥ آب (أغسطس) ١٩٩٠

القومية العربية ومشكلة الديمقراطية

ضم العراق الكويت كان في نظر الدولة البعثية، على ما يبدو عليه الأمر من عجب، امتداداً لمقدار الحرّيّة المتوافرة للشعوب العربية.

فشعارات القومية العربية الحماسية تتمحور حول فكرة التحرر من الامبريالية، وتستهدف وحدة الأمة المشتتة بشكل مصطنع. ويعتبر البعث من المسلّمات أن التشتت والانقسام لا يخدمان إلا مصالح القوى الخارجية كالولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وفي نهاية الأمر اسرائيل.

ومنذ نصف قرن مضى هاجم ميشيل عفلق، المؤسس السوري لحركة البعث، ما دعاه «ديمقراطية البرجوازية» لتمجيدها حالة الانقسام على الذات. وحقّر فكرة «الحكومة التي تنفّذ، والبرلمان الذي ينتقد ويهاجم ويعترض». والقومية، كما رآها، كانت «محبة قبل أي شيء»، كما كانت عروبة أي إنسان تقاس بمدى قوة هذا الشعور الداخلي من المحبة تجاه شعار الأمة العربية

الـواحدة. ولم يكن حتى من الممكن أن يعتـبر المرء عـربياً دون أن يكـون مؤمناً بحتمية الوحـدة بـين العرب جميعاً وفي آن معاً. وهذه هي فكـرة البعث في جـوهـرهـا، وفي عـام ١٩٧٨ صـاغ شبـلي العيسمي، الأمين العام المساعد في القيادة القومية لحزب البعث في بغداد بعبارات أكثر إسهاباً الـرأي القـائل بـارتباط فكـرة الحريـة هذه ارتبـاطـاً وثيقـاً بالمفهوم البعثي لـلإشتراكيـة. ولقد أمكن أن تحـلّ «الـديمقـراطيـة الشعبيـة»، التي كـانت ضـد الإمـبرياليـة، ومع الـوحدة العـربية، ومـا يـدعى بالإشتراكية محل «ديمقـراطية البـورجوازيـة»، وهذه الكلمات الثـلاث: «وحـدة، حـريـة، اشـتراكيـة» منقوشة بشكل دائم، كشعار يتصـدر كل صحيفـة وكـل نشرة وفي كل شـارع رئيسي وعـلى كـل رسم جداري كبير في العراق. وتردد هذه الكلمات مئات المـرات في اليـوم إلى درجـة نسي معـهـا أغلب العـراقيين أن لهـا أحيـانـاً معـاني أخـرى غـير التي أضفتهـا عليهـا الأيـديـولـوجيـة البعثيـة لعشرات السنين. يتعينّ الحكم عـلى أخـلاقيـات الـدولـة، بخـلاف الحكم عـلى أخـلاقيـات الفـرد، خـلال معتقـداتها وقـوانينها، وتـرفض كـافـة الـدول ـ في الأساس ـ أن تكون هناك معايير سلوكية، أرفع من المعـايير التي تحكم عـلاقاتهـا بمواطنيهـا، وغالبـاً ما

تطبق معايير خارج حدودها تختلف عن تلك التي تستطيع تطبيقها داخل حدودها دون أن تتعرض إلى عواقب وخيمة. ومسار العلاقات الدبلوماسية، بين الغرب والعراق خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية مثال بارز على ذلك. فقد مضت الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية في انحيازها إلى العراق، في حين كان البعث العراقي يُعمل قتلاً في مواطنيه من الأكراد. ولكن حدث أن النظام العراقي بإعماله القتل في الأكراد، بصرف النظر عن بشاعته، لم يعتبر مذنباً بخرق أي قانون أو عرف أخلاقي مطروح أو مفهوم لديه. ويحرص القانون الذي استهدف إصلاح النظام القانوني برمته في العراق عام ١٩٧٧ (القانون رقم ٣٥)، حرصاً شديداً على أن يستثنى من حق نيل الجنسية العراقية «كل شخص يتخذ موقفاً عدائياً من الثورة وبرنامجها، سواء على الصعيد السياسي أم الاقتصادي أم الفكري». ولا يرى البعث في طرحه هذا أي انحراف. لا بل إن هذا القانون يعتبر خلاصة ما طرحه البعث من آرائه كافة فيما يراه مقومات للهوية العربية منذ الأربعينيات في سوريا، وفي العراق، وكل مكان فيه للبعث خلايا أو وجود منظم من نوع ما. وما ذلك، في نهاية

المطاف، إلاّ وسيلة لنبذ أولئك الذين لا يكنّون ما يكفي من «المحبة» للأمة العربية.

ولا بد أن يقابل كل معيار يستند إليه القبول معيار آخر يستند إليه الرفض. لذا كان تقتيل الأكراد، في نظر البعث، لا يختلف في شيء البتة عن ضم الكويت العربية. وكلا أسلوبي التفكير هذين ينطلقان من معيار أسمى بالنسبة إلى نظام البعث ألا وهو تحقيق الوحدة لكيان كان تقسيمه خطيئة ارتكبت بشكل مصطنع.

لهذا كانت اللهجة العراقية الرسمية في أزمة الخليج حافلة بالمسوغات الأخلاقية والشعور الفعلي بالسخط في الأوساط الرسمية العراقية إزاء ما اعتبرته نفاق الغرب في حديثه، إبان الأزمة، عن «القانون الدولي» وإعادة الشرعية إلى الكويت. فالعراقيون يعرفون من تجربتهم أن الغرب ما كان ليحرك ساكناً، لولا احتياطي النفط الكويتي. والمأساة الأعمق من هذا أن المنظور البعثي للعالم يحمل في طياته ـ وبشكل متطرف ـ شيئاً اعتبرته التقاليد السياسية العربية ككل أمراً بدهياً. ولم يكن لفكرة الحرية في سياق الإتجاهات العريضة لمسار الفكر العربي الحديث مطلقاً المضامين التي لها في الغرب من حيث السيادة الفردية أو حق الجزء

في الحكم الذاتي ضمن إطار علاقته بالكل. وتعتقد الغالبية في العالم العربي أن دولة كالكويت كيان «مصطنع» و«غير شرعي تاريخياً»، ومع أن عدداً من أبرز المفكرين العرب وأهمهم لم يحمل الأفكار المتعلقة بالحكم الذاتي والسيادة الشرعية لمختلف أجزاء نظام الدولة العربي في القرن العشرين على محمل الهزل، فإن هؤلاء سرعان ما دمغوا بوصمة أنهم «غربيون» أكثر من اللازم. وجاء تنامي الاتجاهات السياسية المنطلقة من الجماهير في أعقاب الحرب العالمية الثانية ليزيحهم عن مكانتهم الرفيعة. فطه حسين، مثلاً، الذي كانت فكرة العثور على هوية مصرية في رأس أولوياته، تعرّض لتهجم علماء الأزهر عليه بتعصب شديد. وليس هناك حتماً نظام عربي أشد تخويفاً وبطشاً من نظام الحكم في العراق؛ ولكن الى جانب وحشية صدام التي تستحق الشجب، ليس هناك نظام ديمقراطي في المنطقة، كما لا يقبل أي من هذه الأنظمة مبدأ عدم انتهاك حقوق الأفراد، أو الأقليات، ضمن إطار القانون الذي هو أساس دستور النظام القائم. ولا تقل الصورة قتامة إلا بمقدار ضئيل إذا انتقلنا إلى قطاعات أخرى أكثر تفتحاً ضمن طبقة المثقفين العرب. ولنأخذ ـ على سبيل المثال ـ كتاباً من (٩٠٠)

صفحة نشر عام ١٩٨٤ بعنوان: «أزمة الديمقراطية في الوطن العربي»، وهو عبارة عن تجميع آراء ما يزيد على مائة من المفكرين والأكاديميين وواضعي السياسات التحررّية (الليبرالية) العرب الذين التقوا في ندوة ثقافية استمرت خمسة أيام لمناقشة قضية الديمقراطية المجردة في الفكر العربي وفي البلاد العربية.

عُقدت الندوة في قبرص؛ لأنها منعت من الانعقاد في أي بلد عربي طلب منه المؤتمرون عقدها فيه. وكان من شأن ذلك أن يضفي قدراً كبيراً من الإثارة والتشويق على أنشطة الندوة. وعبّر واحد أو اثنان من المشاركين عن انتقاده ممارسات بعض الأنظمة العربية القائمة كمظهر من مظاهر المضمون المنطقي لتيار المناقشات. ولكن المشاركات طرحت عموماً بلغة نظرية مُبهمة للغاية، لا يمكن أن تمثل إساءة أو تحدياً لأحد. لم يقدم مشارك واحد في الندوة على ذكر أمثلة ملموسة على التجاوزات التي يرتكبها النظام في بلده، وانهمك الجَمْعُ الجميع من المشاركين في محاولة العثور على إثباتات أو «نظائر» للأفكار الديمقراطية المعاصرة من «التراث العربي - الإسلامي». وقد أجمع الكل على ضرورة تحقيق

هدف الوحدة العربية، ولو أن البعض اتخذ موقفاً من الأسلوب الغوغائي الذي طرحت به هذه الفكرة في الماضي. لم يُذكر شيء عن مختلف المفاهيم الأخلاقية لسيادة كل دولة بمفردها وحق المواطن في أن يعيش حياته الخاصة وعن التسامح ووضع الأقليات غير العربية، كالأكراد. إذ ينبغي أن تنبثق أفكار كهذه عن نظرة إلى الحرية مختلفة بحق عما كان سائداً على صعيد المداولات العربية في هذا العصر. وأخيراً: تؤكد مقدمة الكتاب أن أحد «الأسباب الموضوعية» المهمة لإيلاء قضية الديمقراطية اهتماماً متزايداً، كان بالدرجة الأولى «الفشل الخطير للأنظمة العربية في مواجهة العدوان الاسرائيلي». ولكن الشعار الذي طالما استخدم في الماضي لخنق الحرية الفردية أو لفصل أوجه الحرية وتكريس اختلافها كان على الدوام: «كل شيء للمعركة [ضد اسرائيل]». لهذا نتساءل: هل المفهوم الجماعي الجديد للحريات الديمقراطية (حرية المرء في الاستقلال أو في أن يترك وشأنه) مفهوم مرغوب فيه لذاته وفي حد ذاته؟. ألطف ما يمكن أن يقال عن ندوة كهذه إنها، استجابة واهنة وتائهة للظروف المريعة للسياسة العربية اليوم. وحسبنا أن نتأمل ويلات الحرب الأهلية في لبنان ناهيك عن قسوة صدام

حسين، ولم يذكر أي من المشاركين في الندوة كلمة واحدة عن أي منهما، وشتان ما بين هذا وبين وضع المعارضة الديمقراطية في أوروبا الشرقية في السنوات التي سبقت مباشرة سقوط نظام الدولة برمّته هناك. وبغض النظر عما سيتمخض عن الأزمة الدولية التي فجرها غزو العراق للكويت فإن عواقبها بالنسبة إلى اتجاهات السياسات العربية ستكون كاسحة، وتعلق أهمية كبرى على الطريقة التي ستُحل بها الأزمة. [إن تم اللجوء إلى القوة، على نطاق عظيم لاعادة الشرعية إلى الكويت، وإن شوهد «الاخوة» العرب يقتتلون مع بعضهم البعض، حول هذه القضية؛ فإن الآثار البعيدة الأجل، على الثقافة السياسية لهذه البقعة من العالم، ستكون هائلة بلا شك]. شيء واحد مؤكد، وهو أن المؤتمر القادم في قبرص لبحث أزمة الديمقراطية سيكون أمامه جدول أعمال أقرب إلى موضوع البحث من جدول أعمال المؤتمر السابق. وقد أحدث الغزو العراقي للكويت شروخاً لم تفلح الأدبيات السياسية العربية حتى الآن إلا في التغطية عليها. وهناك المسألة الواضحة وهي، أن هذه هي المرة الأولى التي تقوم فيها دولة عربية باحتلال دولة عربية أخرى وضمها إليها منذ إنشاء نظام الدولة العربية الحديث، بإيعاز من القوى الكبرى، ولكن

ما ينطوي الوضع عليه الآن من خطر يفوق بكثير مجرد حدوث سابقة سياسية.

إن السبب الكامن وراء أزمة الخليج هو الفشل الذريع للسياسة العربية حتى في أن تحدد ملامح قضايا الشرعية والحرية ومعنى المواطنة، ناهيك عن تقديم الحلول لهذه القضايا على أرض الواقع الملموس.

فصدام حسين ليس مجرد زعيم بطاش لنظام مقيت، بل هو يتلاعب بعالم متعفن أصلاً في حد ذاته، عالم كان قاصراً تماماً، على مستوى الأفكار والقيم، عن اعتراضه والوقوف في وجهه.

٣١ آب (أغسطس) ١٩٩٠

مشروع ليبرالي لبناء عراق جديد

لا يمكن ـ ضمن الظروف التي خلقتها حرب الخليج ـ الاكتفاء بالتركيز على الترتيبات الأمنية لمرحلة ما بعد الحرب، والحدّ من بيع الأسلحة إلى العراق وحسب، على الرغم من أنهما أمران مرغوبان. إذ إنه ما لم يطور المنتصرون في هذه الحرب رؤيةً بناءة ـ من نوع ما ـ لمستقبل العراق فإن هذا سيعني أن شرعية الكويت قد أعيدت على حساب شرعية العراق، مضافاً إليها الخسارة الباهظة في الأرواح.

هددت الثورات التي قامت في البصرة، والناصرية، وأربيل وغيرها من المدن العراقية شمالاً وجنوباً، بحدوث تدهور تدريجي نحو الفوضى والحرب الأهلية لا بل إلى احتمال تقسيم فعلي للبلاد.

وكانت إراقة الدماء هناك في بداياتها، وسرى اعتقاد بأن قوات النظام قد استخدمت غاز الخردل فعلاً في البصرة، اعتماداً على ما ذكرته صحيفة

«الديلي تلغراف» اللندنية في عددها الصادر بتاريخ ٧ مارس (آذار) الماضي. وبذا كان هناك خطر في أن تصبح مقولات البعثيين بجعل «الدماء تجري أنهاراً» حقيقة واقعة. والشعب العراقي، الذي يعاني الآلام لفترة طويلة، الضحية الكبرى كالعادة.

فالكلفة التي دفعها الشعب العراقي لفرض إرادة الأمم المتحدة كانت مذهلة. إذ إن «القنابل الذكية» التي سمعنا الكثير عنها في أيام القصف الأولى لم تشكل سوى ٧٪ من مجموع المتفجرات التي قصف العراق بها. وكتب توم ويكر في صحيفة نيويورك تايمز: «على الرغم من الصور التلفزيونية جميعاً التي شاهدناها عن القنابل دقيقة التوجيه التي تنزل من المدخنة أو تصيب أبواب الأهداف العراقية، فإن ٧٠٪ من مجموع الـ ٨٨٥٠٠ ألف طن من القنابل التي ألقيت على العراق والكويت خلال أيام الحرب الأربعة والثلاثين قد أخطأت أهدافها»[1]. صحيح أن «القنابل الذكية» نجحت في ٩٠٪ من الحالات في إصابة أهدافها، ولكن ما لم يسمعه أحد في حينه أن الـ ٨١٩٨٠ ألف طن من القنابل غير الموجهة (التي ألقيت في الحرب) كانت نسبة إصابتها

تقـارب ٢٥٪. وهـذا يعني أن من مجمـل مـا ألقي على العراق من قنابل أخطأ ما زنته ٦٢١٣٧ ألف طن أهدافه. فكم من البشر قتلت هذه القنابل غير الذكية؟

لن نعرف أبداً عدد القتلى العراقيين بالتحديد، ولكن الجنرال «شوارتسزكوف» كان في منتهى الصراحة، عندما قال، اعتماداً على ما وجدته القوات الحليفة في التحصينات والخنادق، على طول الحدود السعودية ـ الكويتية: «.. كان عدد القتلى بين تلك الوحدات كبيراً جداً جداً... عدد كبير جداً جداً بالفعل..»[٢]. كما قالت تقديرات ليس أسبن رئيس لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب الأميركي أن خمسة وستين ألف جندي عراقي قتلوا[٣]، وأكدت مصادر اسرائيلية هذه التقديرات وقالت إن عدد القتلى العراقيين يتراوح بين مائة إلى مائتي ألف عراقي.

وقعت هذه الإصابات في معظمها خلال الحرب البرّية، فقد قُصفت القوات العراقية المتقهقرة بسلاح يدعى «متفجرات الوقود الهوائي»، وهي قنابل تشكّل ما يشبه الكرة النارية التي تحرق كل ما تلفّه أو تؤدي إلى اختناقه بالمواد التي تطلقها. وكتب عنها تفصيلياً مايكل كينزلي في «النيوريبلك»

(الجمهورية الجديدة)[٤]، قبل اندلاع الحرب، قائلاً إنها تدعى «قنبلة الفقراء النووية». وتبيّن فيما بعد أن العراق لم يستخدم هذا السلاح بل ربما لا يملكه في ترسانته. الولايات المتحدة وحدها هي التي أقدمت على ذلك. هل كان من الضروري أن يقتل هذا العدد الهائل من العراقيين الذين لم يرغبوا أصلاً في القتال؟ وهل كان من الضروري أن يصبح بلد بأكمله، مشلولاً بلا حراك على حد تعبير ريتشارد ريد مبعوث صندوق رعاية الطفل التابع لهيئة الأمم المتحدة، بعد زيارته بغداد، لتقدير حجم الأضرار التي لحقت بمصادر وشبكة المياه فيها؟ فقد ذكر ان بغداد، حيث يقطن ما يقارب الأربعة ملايين نسمة، أضحت «كالجسد الذي لا خدش فيه من الظاهر، ولكن كل عظمة فيه مكسّرة، وكل عضلاته وأوتاره مقطّعة. . . فالخدمات الصحية تنهار، وليس في المدينة هواتف أو طاقة كهربائية، أو وقود. . . وكل ما تبقى فيها أناس أكرهوا على التحايل لتدبير قوتهم اليومي بأي طريقة ممكنة. . »[٥] ويمكن الاستفاضة في وصف الصورة المروعة التي رسمها ريتشارد ريد. فالعظام والمفاصل والعضلات والأوتار والأعصاب، لم تُهشم وتُحطم عشوائياً وارتجالاً، ولم يقطّع ذاك الجسد دون تمييز، بل استُهدف ودُمّر

بدقة بالغة لاستئصاله على يد خبيرة تعرف تماماً كيف تختار النقاط الأكثر إيلاماً والمواضع التي تسبب مزيداً من الشلل والمعاناة. وقد دمّرت «الدقة الأميركية» على ما يبدو محطات التوليد الثماني التي تزوّد العراق بالطاقة. ولم تدمِّر على ما يبدو أيضاً المحطات الثانوية المجاورة وحدها والتي يمكن إعادة تشغيلها خلال أشهر، بل دمرت المحطات الرئيسية التي تحتاج إلى ما يزيد على الثلاث سنوات للتخطيط لبنائها وتنفيذ ذلك مجدداً. ونتيجة لذلك، عجزت الهيئات المعنية عن ضخ مياه التصريف من المنازل، وانهارت أنظمة الري، التي تعتمد على مياه الضخ لري البساتين والأراضي الزراعية الأخرى جنوب العراق انهياراً كاملاً، وستموت الأشجار التي احتاجت رعايتها عشرات السنوات، كما ستتوقف عجلة الانتاج الغذائي.

لعل التقرير الصادر عن الأمم المتحدة الخاص بتقدير حجم الأضرار الحاصلة، أكثر التقارير دقّة في هذا المجال حتى الآن. ويتحدث هذا التقرير عن: «نتائج تكاد تكون ماحقة بالنسبة إلى الأسس الاقتصادية التي يعتمد عليها مجتمع كان حتى مطلع عام ١٩٩١ يملك وسائل مدنية راقية ويتمتع بتطور صناعي جيد. أما الآن فقد دُمّر أغلب وسائل

الحياة العصرية، أو أضحى في حالة غير صالحة. وسيعود العراق ـ لسنوات قادمة ـ إلى عهد ما قبل التصنيع»[٦]. والتساؤل الآن، ماذا وراء اتباع سياسة الأرض المحروقة هذه؟ ولماذا قصفت بغداد بمثل هذه القسوة والعنف، في الوقت الذي كان الجيش العراقي يواجه هزيمة واضحة؟ وهل كان من الضروري، شلّ بلد بأكمله، تعزيزاً لمبدأ؟

هنا تكمن مسألتان أخلاقيتان: أولاهما، العنف الشرس الذي تجاوز كثيراً ما كان مطلوباً لاخراج العراقيين من الكويت؛ وثانيتهما، التفاوت الكبير بين شراسة ذلك العنف، والقيم التي يفترض أن يكون المقاتلون متمسكين بها، وبغضّ النظر عن الاجابات ـ والتي ينبغي على الأميركيين تقديمها ـ فإن ذلك العنف حمّل في طواياه المسؤولية حيال ضحاياه. ولم يغيّر قصف درسدن، واستخدام الأسلحة الذرية ضد هيروشيما وناغازاكي ـ في حد ذاتها ـ مسار السياسات الألمانية واليابانية (في الحرب العالمية الثانية) وما حقق ذلك كان التزام الحلفاء بمستقبل كلا البلدين. وكان ذلك تبايناً مدهشاً مع مظاهر المهانة التي رافقت إحلال التسوية في أعقاب الحرب العالمية الأولى. وفيما

يخص السوابق المماثلة للوضع الراهن ليس أمامنا سوى هذين المثالين السابقين من الماضي مع ما ينطويان عليه، فأيهما سيختار المنتصرون في حرب الخليج؟

المؤشرات الأولى ـ للأسف ـ ليست مُشجِّعة. صحيحٌ أن إدارة بوش، قد حذرت العراق بتاريخ ١٣ مارس (آذار) من استخدام حواماته الجوية ضد الثورات في المدن العراقية، إلا أن مسؤولاً في البيت الأبيض ـ لم يُصرح عن اسمه ـ أخبر مراسل «النيويورك تايمز» أندرو روزنتال، بتاريخ ١٧ مارس (آذار) قائلاً: «.. القصد هو جعل الحياة في منتهى الصعوبة، بحيث يجد العراقيون ـ كلما سنحت لهم الفرصة بالتقاط أنفاسهم ـ ان استمرارية وجود صدام، يكلفهم الكثير من العناء والمتاعب مع العالم الخارجي..»[٧]. أُعطي هذا التصريح العجيب، في الوقت الذي كان عشرات الألوف من العراقيين تُزهق أرواحهم، وهم يحاربون نظاماً حمّلوه ـ بوضوح ـ مسؤولية الحرب الكارثة. وهذا ما تعنيه الثورة في العراق، التي اندلعت عفوياً في البصرة، مع دخول القوات المنهكة الجائعة، المدينة هرباً من الكويت.

تعمي ادارة بوش أبصارها عن المعارضة

العـراقيـة، بحجـة أن أي تصرف خـلاف ذلـك، سيعتـبر تدخـلاً في الشؤون الـداخليـة لبلد آخـر. وهذا تلاعب سافر بالألفاظ وبالأفكار، وبـالإدراك السليم. إن الحقائق الفظيعة لهذه الحرب قد تجعل النصر باهظ الثمن بالفعـل، ويحتمل أن يتـلازم في المدى البعيد مع اضطراب في هياكل نـظم البلدان في مـا يعـرف بـالهـلال الخصيب. وفي غضـــون الأسـابيع والشهـور، بل السنـوات القـادمـة، قـد تؤدي إراقة الدماء على يد النظام العراقي، مع مـا خلّفته حرب الخليـج من دمار، إلى كـارثة انسـانية قد تصل إلى حد الإبادة الجماعية. أضف إلى ذلـك احتمال حدوث تـطور طفيف لا غـير بـالنسبـة إلى القضية الفلسطينية، أو ربما عدم حدوث أي تـطور عـلى الإطلاق، وعنـدها سينشـأ مزيـج من عناصر متفجـرة، قـادرة عـلى تعـزيـز أسـوأ الاتجـاهـات السيـاسيـة في المنـطقـة، من النـوع الـذي يستغـل اليأس والإحباط، وعلى ألف حلٍ وحـل لمشكلات هـائلة. والعـواقب البعيـدة المـدى لـترك العـراق المحـطم يتفسـخ ويفنى أفــظع من أن يتصـورهـا العقل. ومن المتناقضات أن مدى الهـزيمة العـراقية في حد ذاته يشكل فرصـة كبرى في قيـام جمهوريـة فدرالية غير عسكرية وعلمانية بحق في العراق قائمة عـلى مؤسسات ديمقـراطية حقـة. ولكن لن تكـون

هـذه الفرصـة سانحـة، إلا إذا عمل المنتصرون في هذه الحرب، مع المعارضة العراقية، واضعين هـذا التصور نصب أعينهم بهدف الإطاحة بنـظام صدام في بغداد.

وليس في مقـدور مجموعـات المعارضـة العراقيـة تحقيق ذلك بمفردها، وهي تحتاج إلى عون في المدى القريب والبعيد. ومن المفارقات أن المصدر الوحيد القادر على تقديم هذا العـون هو القـوى ذاتها التي شلَّت العـراق وتركتـه يتآكـل ويموت وهـو لا يزال تحت حكم صدام. وحرب الخليج هي أكبر حدث فـريـد في تـاريـخ الشرق الأوسط منـذ انهيـار الامبراطورية العثمانيـة، كما أن أبعـادها ومضـامينها أكبر مدى مما كان لحرب ١٩٦٧، لا بل أسـوأ حتى مما نتج عن إنشاء دولة اسرائيل عام ١٩٤٨. وقـد اختارت الولايات المتحدة إقحام نفسها في القضـايا العربية بشكـل مباشر لم يسبق لـه مثيل، ومـا كان ينبغي لهـا أن تفعل ذلـك، فصدام حسـين لا يمثل خطراً عليها، إلا أنه يمثل خطراً جدياً وحقيقياً على شعـوب المنطقـة. وطـالما بقي نـظامـه في العـراق فسيـظل تهديـداً لحيـاة الأفـراد وتهـديمـاً لتمـاسـك الشعب.

ويتصاعد حجم البغض والمرارة تجاه الغـرب،

بسبب شراسة العنف التي شهدناها في هذه الحرب. وإن ذُكرت هذه الحرب في النهاية على أنها كانت تستهدف تدمير العراق، لا إعادة السيادة إلى الكويت أو إعادة بناء العراق الحديث، فإن بذور الكراهية والمرارة ستزرع وتنمو لأجيال قادمة، كما جرى بعد حرب ١٩٦٧.

والوسيلة الوحيدة التي يستطيع الأميركيون بها تضميد الجراح الأليمة لهذه الحرب ويضمنوا أن لا تذكر حرب الخليج بهذه الطريقة السلبية إلى حد الكارثة، هي أن يمدّوا أيديهم إلى العراقيين الذين يرغبون في أن تقوم في بلادهم حكومة أخرى. وعلى الولايات المتحدة أن توضح بجلاء أن مستقبل العراق، لا يقلّ أهمية عن تحرير الكويت.

كما أن على الولايات المتحدة وحليفاتها أن تنشط في تقديم المساعدات إلى المعارضة العراقية والدخول في مفاوضات معها، دون اختيار فئات منها وتفضيلها على غيرها، بل العمل مع هذه الفئات جميعاً. ويجب على أميركا وحليفاتها التمييز في تصريحاتهم العلنية بين الشعب العراقي وحكومته غير الشرعية التي تشن حرباً عليه. كما أن عليهم أن يحرصوا على السماح للعراقيين الهاربين من الخراب والاضطهاد بالعبور إلى

الكويت، وتوفير المواد الغذائية والرعاية الصحية اللازمة إلى المتمردين. كذلك يجب على الولايات المتحدة وحليفاتها إصدار تحذير إلى حكومة صدام حسين أكثر قسوة من أي تحذير سابق من أن تصرفاتها تخضع للمراقبة، وأن ممارساتها قد تدفع إلى اتخاذ إجراء عسكري حيالها. علاوة على كل ذلك يجب أن توضح الولايات المتحدة وحليفاتها صراحة أن مساعدات كبيرة ستُقدم من أجل إعادة بناء العراق عندما يحل نظام ديمقراطي حقيقي محل نظام صدام حسين.

أخيراً، نجد أن القوات المتحالفة التي تقودها الولايات المتحدة هي القوة العسكرية الوحيدة القائمة والقادرة على تدمير البقية الباقية من القوات الموالية لصدام حسين. كذلك هناك حاجة إلى تلك القوات لإعادة الخدمات الأساسية، على وجه السرعة وللضرورة القصوى، إلى البلاد. وعلى العراقيين بخاصة، والعرب بعامة أن يدعوا الولايات المتحدة وحليفاتها إلى نشر جيش احتلال مؤقت في العراق حتى تشكيل حكومة انتقالية جديدة وتنظيم قوة أمن داخلي جديدة هناك. ولأن هذه القوة ستحفظ السلام، فإن استئناف الخدمات الأساسية سيتم في أسرع وقت ممكن. كذلك هناك

حاجة إلى قوة الاحتلال المؤقت هذه للمساعدة في إنشاء قاعدة دستورية جديدة يقوم عليها عراق ديمقراطي منزوع السلاح. فمن الضروري عدم مغادرة قوة الاحتلال المؤقت العراق قبل التوصل إلى تسوية شاملة تتعلق بالترتيبات الأمنية لمرحلة ما بعد الحرب، وتشمل دول المنطقة كافة. ويتعين أن تتضمن تلك التسوية اتفاقاً بعدم معاقبة العراق فيما يخص تعويضات الحرب، وضمانات لوحدة أراضيه ضد أطماع جاراته.

ولكن أي نوع من الأنظمة سيظهر يا ترى؟ إن قلت إن نظاماً جمهورياً علمانياً فدرالياً منزوع السلاح أضحى قيامه ممكناً الآن في العراق فإنني أثير بذلك شكوك الجميع - بمن فيهم العراقيون أنفسهم - بعمق وعلى الفور. ولكن أرجو أن يتذكر القارىء - ولسبب وجيه - أن الشكوك ذاتها، ستخامر الكثير من المثقفين سياسياً - من عرب وغربيين - لو أنني قلت قبل الثاني من أغسطس (آب) ۱۹۹۰ إن عراق صدام يمثل تهديداً خطيراً على أمن المنطقة بأكملها. العراق بلد يتسم بالتطرف في الخيال، وغالباً ما يختبىء تطرف محتمل في طيات تطرف جامح ظاهر.

تنبثق الأخطار والفرص من مصدر واحد، فهي

تحرر من طبيعة شكل الحكم ذاتها التي تراكمت خلال الاثنين والعشرين عاماً المنصرمة، وهي تنشق عن التجارب المشوَّهة، ولكنها في الوقت ذاته تجارب لا تزال عصرية في جوهرها، التي فرضتها تجربة البعث على العراق. والعامل الرئيسي الذي قد يُؤوِّل الفهم اللازم هو طبيعة المجتمع الذي يعيش في العراق، وهو مجتمع اهتز الآن حتى جذوره لسببين: أولهما هول الدمار الذي أنزلته به القوة الأميركية الضاربة؛ وثانيهما حجم الانتصار الذي حققه الحلفاء من هذا الدمار. وتتجلى أسباب اليأس والأمل في هذه الحقائق الباهرة. وفي رأيي أن العواقب في الأسابيع والأشهر القادمة، ستعتمد كلياً تقريباً على ما سينتهجه المنتصرون في الحرب من سياسات. إذ حتى لو كانت الثورات في البصرة وأربيل وباقي المدن العراقية تمكنت من تحقيق أهدافها في إسقاط الحكم، فإنها لم تكن قادرة ـ بمفردها ـ على كبح جماح الانجراف نحو تفتت العراق، وعكس مساره. بل على النقيض من ذلك، فهي في حد ذاتها ـ على تعاطفي الشديد معها بالطبع ـ تأكيد للتفتت الذي قد يصيب العراق.

سأحاول أن أوضح هنا السبب في أن فرصة

قيام جمهورية جديدة، تعتمد على وقائع عراقية لا على أوهام وتخيلات، وأن ليس أمام العراقيين خيار سوى تبني هذا النهج. بكلمات أخرى، أي بديل لذاك الهدف ـ بما في ذلك طلب العراقيين العون من المنتصرين للوصول إليه، بالرغم من كل ما حدث ـ سيكون بمثابة انتحار جماعي.

في عام ١٩٣٣، وعشية وفاته، كتب الملك فيصل الأول ـ أول حكام العراق المعاصر وأعقلهم ـ في مذكرة سرية، العبارات التالية: «أقول، وبأسى، إنه لم يوجد بعد شعب عراقي، بل هناك كتل بشرية هائلة ليس لديها أي فكرة وطنية، ومتشبعة بتقاليد وأباطيل دينية، لا تجمع بينها جامعة، سمّاعة للسوء، ميّالة للفوضى، مستعدة دائماً للانتفاض على أي حكومة كانت. ونريد أن نخلق من هذه الكُتل شعباً نهذّبه، وندرّبه، ونعلّمه. . . . وفي الظروف الراهنة يمكن للمرء أن يتخيل ضخامة الجهود التي تتطلبها هذه المهمة»[٨].

الملك فيصل، وصدام حسين، هما أول حكام العراق المعاصر وآخرهم، وهما قطبا السياسة العراقية النقيضان. ولا يمكن لامرىء أن يتخيل تبايناً أكبر بين شخصيتهما وطبيعة حكمهما. فبطش

صدام حسين، ومزاجه السياسي المتسم بجنون العظمة، أصبحا من التراث الشعبي العراقي. بينما فيصل كان نقيض ذلك: كان حكيماً، متسامحاً، خبيراً بطبائع البشر والحياة. كما كان مفاوضاً صبوراً، لا يتوانى عن المداهنة وإبداء النصح والإلحاح وحتى إيهام رعيته أن يصبحوا أمة عصرية. باختصار: كان على استعداد لإتباع أي أسلوب ـ ما عدا العنف ـ تشجيعاً لرعيته على أن تتغير، وبالتالي أن يتغير مجتمعها.

مات فيصل كسير الفؤاد، وقضى الأشهر الأخيرة من حياته محاولاً درء مؤامرة كانت على وشك التنفيذ ضد الطائفة الأشورية في العراق، لكنه لم يفلح. توفي فيصل منذ ما يقارب الستين عاماً؛ وعراق اليوم يختلف تماماً عن العراق الذي حكمه. فقد ازداد عدد السكان من ٣,٣ ملايين نسمة، إلى ١٨ مليوناً، يعيش أغلبهم في المدن حياة عصرية لم يعوا سواها.

وتعتبر نسبة التعلم في العراق اليوم، واحدة من أعلى النسب في العالم الثالث. ومواطنوه ليسوا مجموعات قبلية، تنخر فيها الأمراض، ويفتك بها الفقر وليسوا فلاحين عبيداً للاقطاع كما كانوا أيام حكم فيصل. ومنذ عشر سنوات فقط، وقبل

ظهور الآثار الاجتماعية للحرب العراقية - الإيرانية، كانت المرأة تمثل ٤٦٪ من الجهاز التعليمي، و٢٩٪ من مجموع أطباء الصحة، و٤٦٪ من مجموع أطباء الأسنان، و٧٠٪ من الصيادلة في البلاد. وخلال الحرب قامت المرأة العراقية بالتعويض عن الفراغ الحاصل في الوزارات، والدوائر الرسمية إلى حد كبير، كما قامت بإدارة الكثير من أوجه النشاط المدني في البلاد.

وقد تحقق أغلب هذه التغييرات تحت حكم البعث، إنصافاً للحقيقة. كما تغلب البعث على العديد من المشكلات التي فشل فيصل خلال ثلاث عشرة سنة من حكمه في التغلب عليها كما هو واضح. ولكنه فعل ذلك بأساليب لم يكن الملك فيصل ليحلم بها. فقد أدخل البعث مظاهر عنف في حياة العراقيين اليومية ما كان يمكن تصورها من قبل، إضافة إلى أنهم أفادوا من ريع النفط لإدخال نمط حياة أكثر عصرية وازدهاراً إلى العراق. ولم يكن بناء خامس أكبر جيش في العالم، واقامة جهاز سري هائل للأمن كل ما قام البعث بعمله، بل إنه قام من ناحية أخرى بتطوير البنية التحتية الاقتصادية الحقة ونظام التعليم والعلاقات

الاجتماعية والتكنولوجيا والصناعة والعلوم في العراق. كما وفّر النظام البعثي التعليم والرعاية الصحية المجانيين لكل فرد، وحقق ثورة في مجال النقل والمواصلات. وأدخل الطاقة الكهربائية لكل قرية في العراق الذي يتمتع اليوم بوجود نسبة مرتفعة من أبناء الطبقة المتوسطة، أما المثقفون والمفكرون العراقيون فهم على مستوى من أفضل المستويات في العالم العربي، فكيف ـ بغير ذلك ـ يمكن لأي بلد أن يصبح خطراً على المنطقة؟ كان للفلاح ـ أيام الملك فيصل ـ عالمه الخاص المكون من انتماءاته الدينية والطائفية والقبلية والقروية، وكان ولاؤه لـ «الشيخ» الذي كان هذا الفلاح يرعى له أراضيه. ويفاخر قادة البعث، بأنهم خلقوا «المجتمع الجديد»، و«المواطن العربي الجديد». لذا يقشعر بدني كلما سمعت تعبير «النظام العالمي الجديد» لأنه يذكرني بالاصطلاحات البعثية تلك. على أن النقطة المهمة هي الإقرار بأن قادة البعث قد نجحوا فيما قالوا إلى مدى بعيد، أو على الأقل حققوا نجاحاً في بعض أهم الميادين.

هذا ـ بالتأكيد ـ لا يعني ضرورة اللجوء إلى أقصى درجات العنف كي يتطور العراق، فهذا

مناف للعقل والتفكير السليمين. وهناك الكثير من الوسائل الأخرى، وربما الأقصر، لارتقاء سلم التطور.

البطل الحقيقي لقصة العراق هو فيصل، لا صدام، وإن كان الأخير حقق - في الواقع - الكثير مما فشل فيصل في إنجازه. والمعضلة الرئيسية التي تواجه العراق في أيامه الحرجة العصيبة هذه من تاريخه، هي إيجاد سبيل للتخلص من سياسات صدام حسين واستحداث أنماط عصرية للتسامح الذي كان الملك فيصل يتحلى به.

العراق اليوم مجتمع استهلاكي عصري هائل، هيمنت عليه - حتى حرب الخليج - الفكرة القائلة إن كل فرد في المجتمع يحكم عليه بمقياس موحد هو علاقة هذا الفرد بدولة الحزب وقائدها. وفي شكل عام، لم يعد مكان ولادة المرء أو انتماؤه الاقليمي أو الديني أو مستواه التعليمي أو حتى طبقته الاجتماعية من الأمور التي تحدد امتيازات المواطن أو وضعيته الاجتماعية في عراق البعث.

وقد سمحت هذه المعايير في الماضي بظهور تحالفات عرقية أو دينية أو سياسية عديدة، وهي التحالفات ذاتها التي قضّت مضجع الملك فيصل حين حاول جاهداً احتواءها ضمن بوتقة الدولة

العصرية. وعلى النقيض من ذلك نجد أن أبرز الصفات المميزة للحزبية البعثية هي أنها، بخلاف الملك فيصل، لا تستطيع أن تحتمل تنوع الولاء أو وجود «اختلاف» من أي نوع. ولقد ولّى عالم فيصل القديم وانصرمت أيامه. ولكن ما الذي أبقى عالم صدام متماسكاً؟ لقد جُرد الناس من النظام التقليدي للعلاقات الاجتماعية والشخصية، وأضحت حياتهم مُفرّقة مُشتّتة بطريقة عصرية صارمة، وحُرّم عليهم في الوقت نفسه الإطلاع إلا على ما تسمح الرقابة به. فالمواطن البعثي المثالي ليس فرداً على الاطلاق، وإنما جزء بلا ملامح من الجماهير الواسعة. لقد تغير العراقيون عما كانوا عليه قبلاً إلى درجة يصعب معها معرفة ملامحهم السابقة. ولم يكونوا في وضع يسمح لهم بالتعرف على أي أفكار سياسية جديدة لمدة إثنين وعشرين عاماً.

لم يشكل المجتمع المدني - كترابط طوعي منفصل عن الدولة - بديلاً للمجتمع التقليدي في العراق، فقد ذوت الشخصية الفردية المتميزة، وهنا يكمن أعظم الخطر بالنسبة إلى المستقبل. وداخل الخوف والشك وعدم الثقة علاقات الناس بعضهم ببعض بسبب أنشطة الشبكة الواسعة من

المخبرين والشرطة السرية. وأضحت هذه هي الروابط الرهيبة التي تجمع بين مواطني العراق. والمشكلة ليست كون العراق موطناً عجيباً أو أنه يتسم بالعنف أكثر من أي بلد ذي نظام ديكتاتوري، بل لأن العنف في العراق لا يزال فجاً ومباشراً إلى درجة يحول معها دون بروز معارضة منظمة، أو ظهور أدب معارض كما حدث في أوروبا الشرقية. فنظام صدام حسين لم يكن كالأنظمة الديكتاتورية الأخرى، بما فيها نظام تشاوتشيسكو، ولم يكن بعد متعفناً من الداخل، حتى جاء الغزو، في الثاني من أغسطس (آب) ١٩٩٠، ليغيّر كل المعطيات.

كيف يمكن تبرير العلمانية ـ في هذه الظروف السوداء ـ لا كغاية بحد ذاتها، وإنما كوسيلة عملية للخروج من الفوضى التي ترك المنتصرون في هذه الحرب العراق يسبح فيها؟ للإجابة عن هذا السؤال، نحتاج إلى أن نتأمل ما حدث للقوى المنقسمة على بعضها تقليدياً والتي كانت هي المهيمنة أيام فيصل. ولنأخذ أولاً الانقسام الخفي الكبير في السياسات العراقية، بين المذهبين السني والشيعي.

تاريخياً، كان التحيّز ضد العرب الشيعة في

العراق كبيراً ـ من الناحيتين السياسية والاجتماعية ـ على الرغم من أنهم يشكلون غالبية السكان. وقد حدث أمران متناقضان على صعيد الإنقسام بين السنّة والشيعة، نتيجة للتحديث الذي أدخله حزب البعث. أولهما، يُستخلص من التجربة الجماعية الواسعة للحرب العراقية ـ الايرانية، التي أكدت تحطم الروابط الدينية ـ الطائفية التقليدية إلى درجة كبيرة حقاً. فقد حارب الجنود العراقيون من الشيعة تحت أمرة ضباط أغلبهم ـ لا كلهم ـ من السنّة، جيش جمهورية إيران الإسلامية لمدة ثماني سنوات. ولا شك في أن أولئك الجنود كانوا يقاتلون على مضض، لكنهم لم يكونوا يختلفون في ذلك عن نظرائهم من المدنيين الرازحين تحت حكم صدام حسين الذي لم يختاروه والذين أصبحوا، رغماً عنهم وبقسوة العنف والخوف، متواطئين مع نظامه الدكتاتوري خلال عشرين عاماً. ومع أن الخوف لا يكفي لإجبار جيش على القتال (كما اكتشفت قوات التحالف) إلا أنه يبقى عاملاً له تأثيره وفعاليته، وقد أظهرت الحرب العراقية ـ الايرانية على الأقل ذلك. والأمر الثاني الذي حدث قد يكون أكثر مأساوية وتناقضاً من أي حدث آخر. ففي سياق مساعي بعث صدام تحديث العراق ومحو الهوية الشيعية عن أغلب

السكان، تعمقت الطائفية، وبدأ نوع جديد منها بالبروز والتنامي من القاعدة نحو القمة، مختلفاً عن النوع القديم في أنه انطلق من انعدام الثقة التي تولدت بين الناس لا من الروابط غير الواعية بين أفراد المجتمع الواحد التي كانت لها مضامينها العميقة في الشرق الأوسط لعدة قرون، لمجرد كون المواطن في وطن كالعراق أو كونه شيعياً أو سنياً. فليس في وسع المواطن أن يثق بأي شخص في عهد صدام حسين ولكن درجة عدم الثقة بأحد أفراد الأسرة أو الطائفة هي على الأقل أخفض من درجتها إزاء الآخرين.

وقد تناقص نتيجة لهذا عدد الزيجات المختلطة، وأضحت النكات الطائفية أكثر شيوعاً والطائفية وسيلة تؤمن للفرد الخائف المشتت نوعاً من الهوية الجماعية يستند إليها، ضمن «مجتمع حديث» خلقه قادة الحكم في العراق دون خيار شعبه.

مع اختفاء المجتمع المدني، واستبداله بتنظيم حزبي لا معنى له، بدأ الناس بالرجوع إلى تجمعات أصولهم التي انحدروا منها والتي أضحت تمثل شكلاً من أشكال الدفاع الذاتي أمام البعثية التي تحيط بهم من كل جانب وتخنقهم، وحتى في هذا كانوا على حذر، ويتحركون بدافع من فقدان

الثقة. والطائفية الجديدة، أكثر حقداً وتدميراً من الطائفية التقليدية القديمة، لأنها انبعثت في بيئة اختفت منها القواعد والنظم والأصول التي حكمت الخلافات الطائفية أيام فيصل، فالسلوكيات العامة الوحيدة التي يعيها العراقيون اليوم هي ما زرعها النظام. وفي سياق الحديث عن الطائفية الجديدة، بدأ المسؤولون البعثيون بأنفسهم ـ في السنوات الأخيرة ـ وخاصة الذين يشغلون مناصب رفيعة بالاتكاء على الطائفة السنية، لا عن عقيدة، وإنما لخضوعهم للمؤثرات والدوافع ذاتها الناتجة عن فقدان الثقة، مع أنهم هم الذين نشروها أصلاً في المجتمع العراقي برمته.

يكثر اليوم سماع عبارة «الحكومة الاسلامية» أو «الجمهورية الاسلامية» داخل العراق وخارجه، وتتناقلها أهم عناصر المعارضة العربية العراقية؛ ولكنني على قناعة بأن العرب السنّة الذين يشكلون ٢٥٪ من عدد سكان العراق، سيفسرون صيغة هاتين العبارتين على أنها تهجم شيعي عليهم. لذا فهم سيلتفّون حول الجهاز الرسمي البعثي، بالرغم من أنهم لم يكونوا يرغبون بذلك من قبل. ولهذا يحتمل أن تتجسد العواقب في حرب طائفية لم يشهد حتى لبنان عنفاً بمثلها، وستتنحى

السياسات العقائدية بعد عشرين عاماً، مفسحة الطريق أمام الولاءات الأصولية الأولى؛ وغرائز حب البقاء، كما حدث في لبنان. وستصبح الطائفية بالنسبة إلى الكثيرين شريان الحياة الوحيد الذي ينبغي التعلق به. وقد تصل الخسائر في الأرواح في تلك الحال إلى نسب هائلة، وربما تعرضت وحدة أراضي العراق كدولة إلى خطر ماحق، لعدم وجود فئة قوية، على الأقل، عدا البعث، تنهض بمسؤولية توحيد البلاد. وهذا ما شهدنا بداية حدوثه في آذار (مارس) الماضي، حيث انتظمت الثورات التي قامت في العراق ضد النظام عفوياً وضمن الأطر العرقية والطائفية. وكان البعث قد تمكن من ضبط كل تلك القوى بطريقة عجيبة، زادت في الوقت ذاته من حدة النزاع الطائفي إلى حد لم يعرف من قبل.

من هذه الظروف والمعطيات تستمد دولة علمانية حقة يمكن أن تقوم في العراق مسوغات وجودها، لا لأنها تعكس القيم العلمانية الاجتماعية الغربية الممقوتة، وإنما لأن الاسلام بشكل أو بآخر، ما زال يمثل عاملاً بالغ الأهمية في حياة الناس.

والحقيقة الدامغة أن العلمانية الحقة المتمتعة

بالضمانات الدستورية، والحماية من الاضطهاد العرقي والديني هي مسألة بقاء في العراق. وأعتقد أن العراقيين سيرغبون فيها نظراً لما آلت إليه أوضاعهم تحت حكم صدام وإدراكهم فظائع الممارسات التي يمكن أن يقدم عليها. (وهكذا ـ بالمناسبة ـ أتت العلمانية إلى الغرب، كردة فعل لحروب القرن السابع عشر الدينية، ومن ثم تحولت على مدى عدة قرون إلى شيء آخر).

لا يمكن صرف النظر في العراق عن العلمانية وكأنها مجرد رغبة، بل يجب أن تؤخذ كمبدأ أساسي يستند إليه النظام السياسي الجديد، مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحفاظ على الحياة الإنسانية، وعلى أراضي العراق كوحدة متماسكة. بصريح العبارة، أمام العراق أحد خيارين: إما تبني العلمانية كمنطلق لنظام الحكم، أو «الانتحار الجماعي». ويمكن تطبيق المقولة ذاتها على فكرة الجمهورية الفدرالية التي يمكنها تقديم الضمانات، للأقلية القومية الكردية، بأن صراعها الطويل في سبيل حقوقها، سيُحترم من خلال عراق مستقلّ. ومن الممكن اعتبار اتفاقيات ١١ مارس (آذار) ١٩٧٠، التي تم التوصل إليها نتيجة مفاوضات البعث بالذات مع الحركة الكردية، أساساً لهذه

الفدرالية. وقد كانت العقبة الكبرى أمام تلك الاتفاقيات أنها لم تنفذ، وفيما عدا ذلك تعتبر تمهيداً صالحاً ومقبولاً لدى الأكراد. وقد كان من المشجع للغاية، ما لوحظ في التصريح المشترك الصادر عن مؤتمر المعارضة العراقية المنعقد في بيروت بين ١٠ و١٢ مارس (آذار) الماضي والذي أشار إلى تلك الاتفاقيات كأساس لتسوية عادلة ودائمة للقضية الكردية في العراق. ومع ذلك فالمشكلة التي تواجه الفدرالية كوسيلة لضمان الحقوق القومية الكردية هي نفسها التي تعترض تحقيق الديمقراطية. فقد كان الجيش العراقي ـ تاريخياً ـ العدو الأكبر للحقوق الكردية والحقوق الديمقراطية في البلاد، ومن هنا تنبع الحاجة إلى قيام نظام حكم في العراق لا يستند إلى الحراب.

كان البريطانيون فرضوا على المناطق الواقعة تحت السيطرة العثمانية سابقاً والتي كان من المقرر أن تشكل في مجموعها كيان العراق الحديث، وسيلتين للتحديث هما: الجيش ومجلس النواب.

ومضى مجلس النواب في العراق يتعثر لما يقارب الأربعين عاماً، شهد خلالها أياماً عصيبة، وأخرى خصبة، ومع أن التجربة البرلمانية العراقية، ولا سيما خلال السنوات العشرين الأولى، تُنعت غالباً

بـالضعف وقلة الأثـر، إلا أنها كــانت في الحقيقـة تجربة ثرية. وقام الجيش عام ١٩٥٨ بحل المجلس النيابي باسم «الاستقلال الوطني»، ورأى الكثير من العراقيين آنذاك في الجيش «المنقذ» من مظالم الملكية.

مـع حلول عام ١٩٩١ هـذا يكون العـراق قد مضت عليه دون مجلس نيابي الفترة ذاتها تقريباً التي كانت عمر مجلسه النيابي، كما تكون منطقية القـرار العسكـري بحلّه قـد استهلكت أخيـراً فعـاليتهـا الزمنية. فالجيش العراقي الذي كان أصلاً المسؤول عن تـدمير الحيـاة السياسيـة المنظمـة، قذف جيـلاً بـأكمله في أتون حـروب مدمـرة خلال عقـد واحد من الزمن. ودخوله في السياسـة مهّد الـطريق أمام تفشي العنف الـذي أتقنه بعث صـدام حسـين إلى درجــة التفنّن. وهـذا هــو الجيش الـذي لم يثبت جـدارتـه إلا ضـد العـراقيين أنفسهم، وخـاصـة الأكراد، ولم يبل بلاء حسناً في الحرب مع إيران كما كـان أداؤه في حـرب الخليـج مـأسـاويـاً. وكـانت وحـدات من هـذا الجيش هـاجمت بلدة حلبـجـة الكردية بـالغازات السـامة أثنـاء الحرب مـع إيران وقتلت ما يزيد على خمسة آلاف مدني من الأكراد، وقوات «الحرس الجمهوري» فيه، وهي التي جعلت منها وسـائـل الاعـلام الغـربيـة أسـطورة تمـاثـل فـرق

«البانترز» ـ نخبة الجيش الألماني ـ ما هي إلا مجموعة من القتلة المحترفين كانت مهمتها خلال الحرب العراقية ـ الايرانية، إطلاق النار على الفارّين أو المتراجعين من الخطوط الأمامية. ومع ذلك، جعلت ضخامة هذا الجيش وحداثة معداته، العراق مصدراً للخطر والتهديد بالنسبة إلى جيرانه مرتين هذا العقد. ولهذا فإن جيران العراق محقون في مخاوفهم من قدراته العسكرية مستقبلاً. في الوقت ذاته، تعلم العراقيون من تجربتهم الخاصة، ألا يستمرئوا التوهم بأن جيشهم «منقذ وطني». وربما ما زالوا يأملون بأن تقوم البقية الباقية منه بالانقلاب على صدام حسين ونظامه. وسيكون تأييدهم لمن يقوم بذلك نابعاً من مبدأ «أهون الشرين».

ولن يستطيع الجيش ـ حتى لو نجح في استلام السلطة ـ أن يحافظ على تماسك المجتمع العراقي ذي النسيج المعقد للغاية، خاصة بعد فقدانه اعتباره في حرب الخليج، بل سيصعب على هذا الجيش أن يحافظ على تماسكه بالذات، حتى لو أفلح في إسقاط النظام الحالي.

تمثل قضية «الشرعية»، المشكلة الجوهرية في كافة أنظمة الدول التي نشأت بعد انهيار الإمبراطورية

العثمانية. وإذا عاد الجيش العراقي إلى السلطة، فإنه لن يحرك ساكناً لإقرار حكم شرعي في البلاد، بل هو، على العكس، سيدفع العراق إلى وضعٍ أقرب إلى الانقسام والتشتت. استنبط الحكم وسيلة متطرفة وعجيبة لإضفاء الشرعية على حكمه، فقد حقق ذلك بجعله الخوف كالغراء اللاصق الذي يجعل الأمة متماسكة. ولكن ذاك «الغراء» كان مؤقتاً ـ بحسب طبيعة الأمور ـ وأوضحت ثورات المدن العراقية مؤخراً تبدده. على أن ذلك الخوف ـ على شناعة الفكرة وفظاعتها ـ أفلح في الحفاظ على تماسك المجتمع العراقي.

العراقيون في أمسّ الحاجة إلى شيء جديد يؤمنون به ويمكّنهم من القيام بعمل بنّاء. والوقت مناسبٌ الآن لطرح أفكار جديدة جريئة. وبما أن معظم الجيش قد دُمّر، فلماذا يعيد بناء نفسه؟ ولِمَ لا تحوَّل عائدات النفط كلها إلى إعادة إعمار البلاد في مرحلة ما بعد الحرب؟

إن قيام عراق غير عسكري، بضمانات دولية لاحترام سيادة أراضيه، لن يمثل بعد ذلك تهديداً لأمن المنطقة. وعندها لن تكون هناك حاجة إلى الترتيبات الأمنية المتشددة التي يراها المنتصرون

ضرورية. والعراق ببساطة لن يقدر على دفع التعويضات التي تطالب الأمم المتحدة بها بسبب تدمير الكويت، وعلى المنتصرين النظر في مقايضة هذا المطلب الشرعي، بقيام نظام غير عسكري في العراق. وما زال الجيش العراقي، مع ازدرائه للديمقراطية، يتمتع للأسف بتلك الهالة الزائفة من القوة، التي تدغدغ المشاعر المتأصلة في الثقافة السياسية العربية. وما زالت تلك الهالة تبسط أثرها خارج العراق، بين الأردنيين والفلسطينيين مثلاً، الذين ما زالوا يؤمنون ـ في الوقت الحالي على الأقل ـ أن تشتت الجيش العراقي، سيعني تشتت القوة العربية في وجه إسرائيل. وقد وجدت هذه المشاعر القبلية ـ الوطنية في شخص صدام حسين النصير النموذجي، وإذا ارتبط سقوطه بقيام نظام غير عسكري في العراق، يلتزم بإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الحرب، فإن ذلك سيكون الضربة القاصمة لذاك المنحى من التفكير في نظر الكثير من العرب. وقد يكون العراقيون خاصة أقل حماسة من غيرهم لتلك الدعوات العسكرية مستقبلاً. وعلى ذلك ستكون المهمة الصعبة الضرورية أمام المعارضة، كشف زيف الجبروت العسكري في ما يرمز إليه وحجب الثقة نهائياً عن أي حكم عسكري، مع جعل الدعوة إلى قيام

نظام غير عسكري في البلاد جزءاً من الأسس الدستورية التي سيبنى عليها العراق الجديد. فأما أن تزدهر الديمقراطية في ظل نظام مدني أو لن يكون هناك ديمقراطية على الاطلاق.

أخيراً؛ سمحت لنفسي بأن أضع مسودة اقتراح، لما أراه المادة الجوهرية الأكثر أهمية في دستور العراق الجديد. وستكون هذه المادة دعامة الديمقراطية فيه، ومن غيرها ـ للأسف ـ لن تتحقق الديمقراطية في العراق ـ بالنظر إلى ما نعرفه عن تاريخ البلاد السياسي خلال هذا القرن. اقترح أن تنص المادة على مايلي:

«تطلعاً بإخلاص إلى سلام دولي يرتكز على العدل والنظام، يعلن الشعب العراقي تخليه إلى الأبد عن شن الحرب كحق شرعي للأمة، وعن التهديد باستخدام القوة أو اللجوء إليها كوسيلة لحل الخلافات الدولية. وبغرض تحقيق الغاية من الفقرة السابقة، فلن تحتفظ البلاد أبداً بالقوات البرية والبحرية والجوية، أو بأي قدرات قتالية ممكنة أخرى. كما لن يعترف بحق العراق كدولة في شن الحروب».

وإذا تساءل أحد كيف توصلتُ إلى هذه الصيغة، فإنني أجيب بمنتهى البساطة أنني

اعتمدت المادة التاسعة من الدستور الياباني المعلن إثر الحرب العالمية الثانية، واستبدلت كلمة «اليابان» بكلمة «العراق» في الأمكنة المناسبة.

وأخيراً، فالتقاليد السياسية العربية هي المسؤولة عن خلق صدام حسين. وليس بمقدورنا، كجزء من هذا التراث السياسي التنصّل من هذه المسؤولية تماماً كما لا يمكن للأميركيين التنصّل من مسؤوليتهم في شن حرب قذرة كاسحة الدمار. لكن صدام حسين ـ كالخميني ـ من النتاجات المحلية للعالم الثالث في مرحلة ما بعد الاستعمار، وهكذا فمن مفهوم الثقافة العربية، ومن مفهوم حرية التعبير عن الرأي في العالم العربي، وفوق هذا وذاك، من مفهوم حركة الحياة العراقية والعربية ونقائها نستطيع أن نرى صدام حسين على أنه البربري الذي يدك قلاع المدنية والحضارة.

لقد بدأت حرب الخليج، في الثاني من أغسطس (آب) ١٩٩٠، وليس في السابع عشر من يناير (كانون الثاني) ١٩٩١، ومن المهم أن نتذكرها كذلك. فصدام حسين هو المسؤول عن بدئها، تماماً كما كان مسؤولاً عن البدء بالحرب مع إيران، ولن تكون هناك انطلاقة جديدة في العراق وفي السياسات العربية إلاّ من هذا المنطلق. وفي

وسع الشعب العراقي أن يبدأ من جديد، فقد رمي في غياهب الظلمات، ونقّب في أبعد الزوايا عما هو قادر عليه. ولكنني في الوقت نفسه أؤمن، أن الوقت قد حان بمساعدة ملموسة من الخارج ـ وقبلٍ فوات الأوان ـ كي يتحرك الشعب العراقي بعيداً عن الظلمات.

والزمن سيحكم فيما إذا كان هذا مجرد حلم. وإذا كان الأمر كذلك، فالمسؤولية لن تقع على عاتق الشعب العراقي وحده بل سيشارك في تحملها أولئك الذين خرجوا من هذه الحرب المريعة منتصرين، ومن ثم امتنعوا عن مد يد العون للبلد الذي أصابوه بالشلل.

٢٤ آذار (مارس) ١٩٩١

المراجع

(١) نيويورك تايمز: ٢٠ مارس (آذار) ١٩٩١، ص آ ٢٩.

The New York Times: March 20, 1991, p. A 29.

(٢) نيويورك تايمز: ٢٧ فبراير (شباط) ١٩٩١، ص آ ٧.

The New York Times: February 27, 1991, p. A 7.

(٣) نيويورك تايمز: ١ مارس (آذار) ١٩٩١، ص آ ١١.

The New York Times: March 1, 1991, p. A 11.

(٤) نيوريبلك: ١٨ مارس ١٩٩١.

The New Republic: March 18, 1991.

(٥) عن لسان مري كمبتن في نيويورك نيوزداي: ٣ مارس ١٩٩١، راجع أيضاً تقرير الأمم المتحدة/ المقر العام: «منظمة الصحة الدولية واليونيسيف: المهمة الخاصة إلى العراق ـ فبراير ١٩٩١».

Qouted by Murray Kempton in New York Newsday: March 3, 1991, see also the report issued by UN headquarters in New York «Who/UNICEF Special Mission to Iraq, February 1991».

(٦) تقرير مجلس الأمن للسكرتير العام حول الاحتياجات الانسانية، صدر في ٢٠ مارس ١٩٩١.

UN Security Council, Report to the Secretary-General on Humanitarian Needs. Released March 20, 1991.

(٧) نيويورك تايمز: ١٨ مارس ١٩٩١، ص آ ٨.

NYT March 18, 1991, p. A 8.

(٨) راجع حنا بطاطو: الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق (مطبعة جامعة برنستن) ص ٢٥ ـ ٢٦.

See Hanna Batatu «The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq». Princeton University Press, 1978, pp. 25-26.

كيف تعامل مثقفونا مع الحرب؟

يوم السابع عشر من كانون الثاني (يناير) ١٩٩١، الذي بدأت فيه القوات المتحالفة قصف العراق بقنابلها، كنت في القاهرة أحضر معرض الكتاب العربي السنوي الثاني والعشرين. وهذا المعرض حدث غير عادي في حد ذاته؛ عدا عن كونه مؤشراً مفيداً إلى ما تحتله الكلمة المكتوبة باللغة العربية من مكانة. وشارك في هذا المعرض ألف وخمسمئة ناشر، استناداً إلى ما ذكرته صحيفة الأهرام، وزاره ما يتراوح بين ٤ ـ ٦ ملايين زائر خلال أسابيعه الثلاثة. ومعرض القاهرة يجمع ما بين المهرجان الثقافي والسوق الهائلة من الكتب حيث يلتقي الناشرون بهدف بيع الكتب لا التفاوض على الحقوق أو عقد الصفقات كما يفعل نظراؤهم كل عام في معرض فرانكفورت الدولي للكتب المطبوعة بالانكليزية. وكانت أجواء المعرض في القاهرة مريحة على الرغم من الشعور العام بوشك اندلاع الحرب، وكان الزائر يشعر

حقاً بجو المهرجان وقد امتلأت ساحة المعرض بأكشاك بيع الأطعمة، ونصبت خيمة كبيرة يلقي فيها الشعراء أشعارهم ولم تكن المحاضرات والمناقشات على هامش المعرض تتوقف. لا بل كانت هناك دكان صغيرة لقراءة الطالع رفعت عليها لافتة تقول: «الحاسوب يقرأ لك راحة يدك».

وأمّت المعرض أسر مصرية بكاملها. ولمحت بائعاً يقف على طاولة وسط أكوام من روائع أدب العصور الوسطى الذهبية بالنسبة إلى العرب وهو يلوِّح بآخر طبعة من أحد تلك الكتب محاولاً إقناع العابرين أمامه بفضيلة قراءة الكتاب في آخر طبعاته وأحدثها وبسعر لا يعطى إلا للمشتري نفسه دون سواه. وضم معرض القاهرة هذا العام اثنين وأربعين مليون كتاب للبيع. وبالطبع كانت العناوين أقل بكثير من ذلك، كما كان الكثير منها أقرب إلى الكتيبات. أما العناوين الجديدة فلم تشكل إلا جزءاً ضئيلاً مما عرض.

ومن هذه العناوين الجديدة، وباستثناء الكتب المدرسية، أستطيع أن أضمن أن ما يقارب الثمانين في المئة منها كانت كتباً ذات طابع ديني أو عرضتها دور نشر تعنى بالكتب الدينية. كما شاهدت بعضاً

من العناوين الجديدة التي توازن الكتب الدينية ضمناً أو جهراً، وهي عناوين تعود إلى الفترة الليبرالية التحررية من تاريخ السياسة المصرية، أو التي تسهم في إعادة تقويم المفكرين المصريين الذين طالما أهملت أعمالهم كطه حسين ولويس عوض ومكرم عبيد. وكان هناك أيضاً الكتب التي تدعو صراحة إلى العلمانية وفصل الدين عن الدولة لمؤلفين من أمثال فرج فودة أو المفكرين المسلمين «العقلانيين» أمثال فؤاد زكريا. على أن اللافت بالنسبة إلى هؤلاء ليس قلة عددهم، بل أنهم لم يكونوا بارزين قبل خمس سنوات حين زرت القاهرة آخر مرة لحضور معرض الكتاب حينها أيضاً.

واستطعت أن أحصي بين مجموعة عناوين الكتب الجديدة خمسة عشر كتاباً عن أزمة الخليج، أعدّت جميعاً وطبعت على الفور. منها ترجمتان مختلفتان لكتاب «جمهورية الخوف»، ولكنهما اقتصرتا على الفصول الأربعة الأولى وحسب من الكتاب. ونشرت النسخة المعتمدة من كتابي هذا «دار الثقافة»، وهي دار نشر صغيرة مرموقة وذات اتجاه يساري عموماً تعاونت معها وتمت تلك الترجمة بإشرافي. أما النسخة العربية الثانية من

ترجمة الكتاب كاملاً فكانت طبعة مسروقة ونشرتها شخصية تعرف بتعاملها مع الاستخبارات السعودية، أو هكذا على الأقل أبلغني أصدقائي المصريون. ومؤخراً اكتشفت وجود ترجمة ثالثة، للفصول الثمانية بتمامها هذه المرة، مسروقة أيضاً وقد أنزلتها إلى سوق الكتب دار نشر إسلامية تدعى «دار الزهراء». وأذكر هنا عرضاً أن هذا الاهتمام المفاجىء بكتابي «جمهورية الخوف» يجب أن يقارن برفض أي ناشر عربي حتى أن يمس مخطوط الكتاب بين عامي ١٩٨٧ ـ ٨٩، حين كنت أبحث عمن ينشره كاملاً بالعربية.

ولقد ظهرت ثلاث نسخ من ثلاثة مصادر أبعد ما يحتمل أن تنشر باللغة العربية كتاباً هدفه المعلن هو «أن يتحاشى ما استطاع مظاهر النظرية التآمرية للتاريخ كلها، ولا سيما أنها تنسحب على العلاقات مع الغرب». فهل يدلنا هذا على شيء مهم، شيء إيجابي، عن أعمال الانتاج الثقافي العربي عشية أزمة الخليج؟ وهل يدلنا في شيء على الاتجاهات الجديدة في السياسة العربية نظراً إلى أن بيت القصيد في الكتاب هو فشل العالم العربي في مراجعة ذاته، وفشله، على سبيل المثال، في التغلب على إغراء استغلال النظريات التآمرية

كأسلوب للتعامل مع أوضاعه السياسية؟

والجواب، للأسف، مختلط في أحسن الأحوال، وفي أسوئها: «لا» وألف لا. لنأخذ، مثلاً، كتاباً آخر من الكتب الجديدة عن أزمة الخليج بعنوان «نفط ودماء»، يهاجم صدام حسين بقوة وقد نشرته دار الشرقية، ويقول لنا إنه يعرض أمامنا وثائق البعث العراقي السرية. ويستند الكتاب إلى أسماء يهود في حزب البعث مدعومة بروايات عن «أدوارهم الحقيقية» في السياسة العراقية. وهذا طبعاً ما فعله بالضبط فاضل البرّاك، مدير الاستخبارات العراقية السابق في كتابه عن المدارس الإيرانية واليهودية في العراق.

وأذكر بوضوح حين نزلت من سيارة الأجرة التي أقلتني من المطار إلى فندقي في القاهرة وشاهدت أكواماً من الكتب الرخيصة الثمن مطروحة على رصيف شارع طلعت حرب، وكان بينها الطبعة المسروقة لكتاب «جمهورية الخوف» التي قيل لي إن الاستخبارات السعودية أصدرتها والتي لم يكن لي علم بها حتى تلك اللحظة. وكانت تلك الطبعة مطروحة على الرصيف بين نسختين لكتابين عن مذكرات الجواسيس، أحدهما من تأليف عضو سابق في «إم. آي ـ ٥» (فرع الاستخبارات

البريطانية المسؤول عن الجاسوسية) والآخر من تأليف عضو سابق في «الموساد» (جهاز الاستخبارات الإسرائيلي). وكان الكتابان صدرا بالعربية لتوهما. وإلى جانبهما خمسة أو ستة كتب تهاجم (الكاتب البريطاني الهندي الأصل) سلمان رشدي، وهي كتب يجدها المرء في كل مكان في القاهرة. وكان أحد هذه الكتب يحمل رسماً كاريكاتيرياً شيطانياً لرشدي (مؤلف «الآيات الشيطانية») على غلافه. وفي مكان آخر على الرصيف تبعثرت نسخ من كتاب ربما كان أكثر الكتب انتشاراً في القاهرة، وهو من تأليف «شيخ» لا يحضرني إسمه واختار له عنوان: «نهاية العالم». ومن الكتب الرائجة جداً هناك أيضاً كتاب بعنوان: «قراءة للمستقبل» تأليف الدكتور مصطفى محمود. وإلى جانب الكتابين عن مذكرات الجواسيس، ولكن على مسافة أبعد للأسف، كانت هناك نسخ من الكتاب الوحيد الذي لا اعتراض لدي على الإطلاق أن تكون لي فيه حصة ونصيب، ألا وهو الكتاب الذي صدر عام ١٩٩٠ ويضم مجموعة من أكثر قصص الحب شعبية في مصر.

ومغزى هذا كله أنه مؤشر إلى القضايا الراهنة.

وأعتقد أن الجواب عنها لا يزال يكتنفه الغموض. ومن المشكلات أن كتاب «جمهورية الخوف»، الذي وزعته دور نشر مصرية وروّجت له بالطريقة التي أسلفت، لم يعد يحمل على محمل الجد. وإذا اعتبر شخص ما أن الكتاب محاولة لاستجلاء الأفكار في جانب معين من جوانب السياسة العربية المعاصرة، فالمسألة تصبح أن تلك المحاولة سيتجاهلها الأفراد أنفسهم الذين أعدّ الكتاب من أجلهم، ألا وهم، في هذه الحال، طبقة المثقفين المصريين، الذين انقلب الكثير منهم فجأة إلى منتقدين للنظام العراقي. وقد أصبحوا كذلك بعد الثاني من آب (أغسطس) ١٩٩٠، وهذا هو السبب في نشر الكتاب بالعربية. ولسوء الحظ أن بعضهم لم ينضموا إلى جمع المنتقدين ولأسباب وجيهة، ولكن دعونا نضعهم الآن جانباً ونتأمل في الوضع الفكري في أنحاء أخرى من العالم العربي.

ولنأخذ، على سبيل المثال، آراء عبد الرحمٰن منيف الذي ربما كان واحداً من أبرز كتّاب الرواية بالعربية اليوم. فبعد انقضاء شهر كامل على نهاية حرب الخليج، استطاع أن يكتب أربعة آلاف كلمة دون أن يذكر ولو مرة واحدة أن هناك

انتفاضة في وجه نظام بغداد، وهي انتفاضة كانت، وقت كتابته تلك، تسحق بقسوة. وكانت مقالته بعيدةً عن هذا وأورد فيها ما دفع إلى «استئناف حروبه في هذه المنطقة». وكانت الحروب الصليبية هي المقصودة. ويتساءل منيف، ما الذي حدا بالغرب إلى معاودة شن الحرب ضد العالم العربي ـ الإسلامي؟ ويجيب أن رغبته (الغرب) هي «استئصال جذور التاريخ والحضارات والثقافات والأديان في المنطقة». [صحيفة الغارديان، الأول من نيسان (إبريل) ١٩٩١]. ومن هنا يقول منيف وهو يتأمل تمثال الفنان جواد سليم المعبّر عن الثورة والذي أقيم عام ١٩٦١ إن «من المحتمل أن يكون هذا النصب قد نسف، أو ربما كانت قاعدته لا غير هي الباقية منه. والشيء نفسه ينسحب على النصب التاريخية التي عمرها آلاف السنين». ولم يحدث شيء من هذا القبيل لنصب الثورة أو أي تمثال تاريخي آخر في العراق نتيجة قصف القوات المتحالفة. على أن دبابات «الحرس الجمهوري»، من ناحية أخرى، التي لم يأتِ منيف على ذكرها في مقالته، هي التي دكت الأماكن المقدسة وألحقت بها أضراراً جسيمة في جنوب العراق وهذا ليس تخيُّلاً، بل هو الحقيقة المثبتة.

والمثقفون العرب، في سوادهم الأعظم، منزعجون جداً من الانتفاضة ضد صدام حسين وأسلوب قمعها الصارم على يد «الحرس الجمهوري» العراقي. وهم رأوا عموماً أن يتجاهلوا تلك الانتفاضة مما يعتبر تناقضاً شديداً مع موقفهم في التنديد بالغرب خلال الحرب وخلال الاستعداد لها. ومن الاستثناءات البارزة هنا، والتي أعتقد أنها تمثل منطق الأشياء، الأستاذ كامل أبو جابر من جامعة عمّان الذي أبدى صراحة شديدة في مقابلة أجريت معه مؤخراً حين شكك في «شعبية» الانتفاضة في العراق، وأضاف أن «عملاء اسرائيل في أنحاء العراق كلها شمالاً وجنوباً» وأن «عملاء إيران في كل مكان (في العراق) تحت ستار مساعدة العراق». ويرى الأستاذ أبو جابر أن حرب الخليج كانت «خطة محكمة الدراسة للسيطرة على النفط». كما أنه على قناعة تامة أن الخطة تكشفت «في بعض الدوائر خلال السنوات الأربعين الماضية». وكان خطأ صدام حسين الأكبر أنه أعطى المتآمرين في الغرب الفرصة الذهبية لتنفيذ ما كانوا يريدون فعله منذ وقت طويل على أي حال.

وعبّر المؤرخ والمفكّر العربي قسطنطين زريق عن

رأي مماثل ولكن أكثر توازناً في مقالة نشرتها صحيفة «الحياة» في عددها الصادر بتاريخ ١٩٩١/٤/١٢ تحت عنوان: «في سبيل نصرة معاركنا في الغرب». وقد هيمنت النظرة ذاتها على نشاطات مؤتمر مهم لبحث مسألة التبادل الثقافي وحرب الخليج عقد في الدار البيضاء ـ المغرب ـ يومي ١٤ ـ ١٥ آذار (مارس) الماضي وشارك فيه الفيلسوف المغربي محمد عابد الجابري والكاتب السوري جورج طرابيشي.

وعرض الجابري منعطفاً غير مألوف في أسلوب التفكير الأكثر شيوعاً بالنسبة إلى فترة ما بعد حرب الخليج. وقال إن إحدى النتائج الإيجابية القليلة، إن لم تكن الوحيدة، لهذه الحرب هي بلورة فكرة الهوية العربية الجامعة. وهذا أمر غريب إذا أخذنا في الاعتبار أن ما يفعله الكويتيون بالفلسطينيين اليوم هو ما كان يفعله العراقيون بالكويتيين في الأمس؛ وأن السعوديين ينتقمون بطرد العمال اليمنيين من المملكة في أعداد كبيرة. ورويت لي قصة عراقي كاد يصل إلى ضرب فلسطيني قال له في شيء من المزاح: «أتمنى لو كان صدام قذف بضعة صواريخ سكود أخرى ضد إسرائيل». فأجاب العراقي بالحدة المألوفة: «قذف صواريخ

سكود؟ وعلى حساب مَن يا ابن (كذا وكذا)».

في المجلة الفكرية «الناقد» استطاع كمال أبو ديب أن يرصد الجذور العاطفية للأسلوب المتطوّر في طرح الأفكار الذي عادة ما يستخدم. ولهذا أرى من الجدير أن أقتبس مقتطفات مما كتب قبل شهرين:

«لا نستطيع إلا أن نكون مع الوطن.... قد يكون الوطن طاغية متجبراً..... وقد يكون الوطن شرطياً تطاردنا كلابه الناهشة في كل شبر داخل الأسوار.... وقد يكون الوطن كهف خيباتنا ومذبح أحلامنا العذبة وقبر توقنا لفضاء الكرامة والحرية والوعد.... وقد يكون الوطن ألف شيء آخر فاجع وشيء... ونظل لا نستطيع أن نكون إلّا مع الوطن».

هل يوجد وطن في هذه الدنيا كالذي يصفه كمال أبو ديب؟ أجل، يوجد، ويدعى عراق صدام. وأسائل نفسي: لماذا يرغب امرؤ أن يقف إلى جانبه أو يكون داخله؟ ففي اللحظة التي كان أبو ديب يخط أسطره هذه، كان ثلاثة ملايين عراقي يصوّتون بأرجلهم الهاربة من الطاغية وسجنه الكبير. هل ينبغي أن تأتي محنتهم في المقام الثاني وبعد «الإلتحام بالوطن»؟

وإطلاق العنان للتعبير عن هذه المشاعر بالنسبة إلى حرب الخليج قبل الحرب ذاتها وأثناءها وبعدها، أمر مألوف على نطاق واسع جداً خارج العراق ومصر (ولأسباب مختلفة). وإني أصف هذه المشاعر بأنها زائفة لا لأن من يعبرون عنها لا يؤمنون بما يقولون، بل لأن المشكلة أعمق وأعقد من ذلك. فهي مشاعر، حسب تعبير ميلان كونديرا، أشبه ما تكون بـ «التحديق في مرآة الكذبة التي تجعل الأشياء جميلة، والانفعال حتى البكاء من الامتنان والتقدير لصورتنا المنعكسة فيها». والوطن الذي كتب عنه كمال أبو ديب ما هو إلّا أسطورة؛ إنه مثال لوطن لم يوجد قط، ويجب الكاتب أن يتوهم مع ذلك وجوده. وأكثر الأمور مدعاة للإكتئاب حيال ما يجري اليوم هو هذا التشبث الراسخ بالأسطورة الجميلة الحلوة الذي تخضع له الصراعات الحقيقية كلها بين الناس. والأهم من هذا هو أنه أخطر تلك الأمور. لماذا؟ لأنه يحدث دوماً تقريباً على حساب الحياة المعاشة حقاً، وبالتالي على حساب حياة الناس بمجموعهم. واليوم تحدث هذه الأسطورة على حساب حياة أبناء الشعب العراقي.

لنتأمل معاً قصيدة نزار قباني التي كتبها في

تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي. إنها في ظاهرها قصيدة حب، ولكنها في الواقع تستهدف الحال المؤسفة التي وصل إليها العالم العربي. عنوان القصيدة: «لا بد أن أستأذن الوطن»، ومنها:

«أريد أن أراكِ يا سيدتي،
لكنني أخاف أن أجرح إحساس الوطن
أريد أن أهتف كل ليلة، إليك يا سيدتي،
لكنني أخاف أن تسمعني نوافذ الوطن
أريد أن أمارس الحب على طريقتي
لكنني أخجل من حماقتي
أمام أحزان الوطن».

وقد انتقيت هذه القصيدة بالذات بسبب غموضها إزاء القضية السياسية الراسخة هذه الأيام، ألا وهي (مخلّفات) حرب الخليج التي كانت نذرها تلوح في الأفق حين كانت القصيدة قيد الولادة. واتسم انتقاد الشاعر للأشياء بالتعميم دون أن يخص بالذكر أياً منها، وهكذا يستطيع الإفلات دون أن يسجل عليه أنه قال أي شيء. وكان يتوجه في قصيدته إلى الشعور العام السائد على نطاق جد واسع بين العرب ولدى أي شخص

يهتم بهذا الجزء من العالم، وتتصاعد لهجة القصيدة من الشجن إلى اليأس إلى المقت. ثم يتساءل الشاعر في نهاية المطاف: «فهل نكون كذبة كبرى نحن العرب؟». ومضمون استنتاجه هو «أجل» نحن كذلك. والحقيقة البارزة هي أن نزار قباني لا يريد أن يتخلى عن الكذبة نفسها. وفي وسع المرء أن يصل إلى القول إنه يختار الكذبة ليدفع بها الحياة التي يمثلها بامرأة يحبها ويخاطبها في قصيدته. وهو لا يستطيع أن يرى أو ينادي أو حتى يضاجع هذه المرأة التي تجسد لحم عشقه ودمه. فهناك شيء آخر يحوم دوماً فوق وجدانه ويلجمه ويجعله متردداً. هذا الشيء هو الوطن، الذي يصل الأمر في النهاية بالشاعر نفسه إلى أن يدعوه في لحظة قرف: كذبة. ومع هذا تمضي الكذبة لتعيش أسيرة في تلافيف دماغه. أما الحياة النابضة بالحقيقة والواقع الملموس؛ التي ترى بالعين وتسمع بالأذن؛ والتي يعيشها الناس بلحمهم ودمهم وتجاربهم حلوها ومرّها فقد نحّاها الشاعر جانباً وعن عمد وقصد، وباسم شيء مجرد اسمه الوطن. ولكن وطن مَنْ؟ هل وطن صدام حسين أم وطن أمير الكويت؟ هل وطن الملك فهد أم وطن حسني مبارك؟ وربما شعر نزار قباني بالهول من احتمال أن يكون أي منهم يمثل الوطن الذي في

ذهنه. فوطنه، كوطن كمال أبو ديب، يتعالى على القادة من البشر بكل ما يتصفون به من فظاظة. وهذا «التعالي» هو لب مشكلة هذه القصيدة. لأن نزار قباني في نهاية المطاف، وحتى لو رفض البشاعة كلها من حوله، يسخّر الحياة الحقيقية المعاشة بكل تناقضاتها الرهيبة ومساوئها المأساوية في سبيل كذبة جميلة، أسطورة الوطن التي توهم بالطمأنينة.

ولكني لم أدرك مدى سوء الأوضاع بالنسبة إلى طبقة المثقفين العرب من منظور أزمة الخليج إلا بعد أن قرأت ما كتب الشاعر والمفكر العربي أدونيس الذي يعتبر واحداً من أبرز الكتّاب باللغة العربية في الزمن المعاصر. في كتاباته خلال الستينات سعى إلى استكشاف العلاقة المعقدة بين الثقافة العربية والسياسة العربية. وغاص في أعماق تاريخ الأفكار في الشرق والغرب ونبش بواطن نفسانية وعاطفية في مقالاته وقصصه تحاشاها معظم المثقفين العرب. وفي عام ١٩٨٦ حين ترك بيروت ليعيش في باريس، فعل ذلك تحت وطأة شعور بأن «شيئاً ما في العالم العربي قد مات». وآثر أدونيس الصمت معظم فترة الحرب، معبّراً بذلك عن مصاب رأى بوضوح أنه قد ألمّ بالثقافة العربية ذاتها في هذا المنعطف الحسّاس من تاريخها. ولم يسمح

أدونيس لنفسه أن يشتريه أي حاكم عربي، فحكمته أعمق من ذلك. وكان صوته واحداً من الأصوات النادرة التي أحسست أنه لم يعد هناك أحد لديه أي جديد يطرحه. الأمر الذي قضّ مضجعه وأشعره بألم كبير.

لكن انتقاد «المحرر الثقافي» في صحيفة «القدس العربي» الصادرة في لندن إياه، دفعه إلى الخروج عن صمته إزاء حرب الخليج وكتب بتاريخ ١٩٩١/٢/١٢ رسالة إلى المحرر نشرتها «القدس العربي» بتاريخ ١٩٩١/٣/١١ تحت عنوان: «الصلاة والسيف أو الديمقراطية المتوحشة».

يستهل أدونيس مقالته بأن أزمة الخليج والحرب التي تمخضت عنها أفرزتا أيضاً «خطاباً غربيّاً» موجهاً نحو العالم العربي، ينبغي أن يدفعنا جميعاً إلى وقفة نعيد فيها دراسة طبيعة العلاقة بين العرب والغرب. والمقال الذي يفرده أدونيس ليظهر مدى تدني مستوى التخاطب الفكري بين الجانبين هو للشاعر الألماني هانس ماغنوس انتسينسبرغر، الذي كان محاولة لإعادة تقويم المقارنة التي طرحت كثيراً بين صدام حسين وهتلر. ويرى الشاعر الألماني أن هناك صفة

مشتركة تجمع بين الاثنين ألا وهي الدافع إلى التدمير الذاتي والعجز التام عن التمييز ما بين فنائهما الفردي وفناء العراقيين جميعاً أو الألمان جميعاً.

ويعتبر أدونيس أن نمط التفكير هذا برمته مرفوع «إلى درجة من المبالغة تصل إلى مستوى الخرافية». وصدام حسين بالطبع ديكتاتور بشع لا شك في ذلك. ولكن مقارنته بهتلر أمر مبالغ فيه، فمضمون الافتراض هنا هو أن «هتلركم» كان تجسيداً للشرور جميعاً، أما «صدامنا» فما هو إلا ديكتاتور «شأن كل ديكتاتور». كما أن صدام حسين الديكتاتور الذي «لا يقيم وزناً للانسان والحرية» معروف من قبل «معظم الكتّاب العرب».

وحين تتساوى الأشياء في البشاعة لا تعود هناك في واقع الحال بشاعة على الاطلاق، ويصبح المرء متقوقعاً إلى درجة يشعر معها بالعجز عن التمييز، حتى ولو كانت القدرة على التمييز، كما يتراءى لي، هي جوهر التفاعل الخلّاق مع العالم.

وأذكر أنه اعتراني شعور بالحزن حين قرأت مقالة أدونيس الطويلة في «القدس العربي»، لأنني

أنـا أيضاً كنت قـرأت مقالـة انتسينسبرغـر. وكـاد انطباعي معاكساً تماماً. فهذا الشاعـر ألماني. وكـاد بيت القصيـد فيـما كتب، وهي النقـطة التي عمي أدونيس عنها تماماً، هو دمج ظاهـرة صدام حسين فيما كان بلده ابتـلي به من شر متـأصل. فقـراءة م كتب الشـاعر الألـماني وقبول المـرء، بأعمق لـواعج وجـدانه، واقـع تجربـة العـراق تحت حكم صـدام يفضيـان إلى فهم وحـدة الـظروف الإنسـانيـة والانطلاق للحكم على الأمـور من هذا الفهم، لا من تجزئة تلك الظروف إلى شرقية وغـربية. وهـذا ما عجز أدونيس عن رؤيته. وهو عجز، كما اتّضح لي، يتجاوز كمال النصوص الكلاسيكيـة أو الأفكار الحـديثة والإلمـام بها، وهـذان أمران بـرع أدونيس فيهما وأجاد. ولقد عجز عن فهم ما قصده الشـاعر الألماني لأنه لم يكن مؤهلاً عاطفياً لذلك. وهذا مـا أحزنني. كما جعلني أدرك الطريق الطويلة والشـاقة التي لا يزال على العالم العربي أن يقطعها.

وأزمـة الخليج في جـذورها مـظهـر من مـظاهـر الإجحاف العميقة جداً جداً في الحيـاة السياسيـة. فالتفكير المستقل والارتباط الحر والعلاقـات المدنيـة لا تتعـرض كلهـا للتهجم عليهـا في العـالم العـربي فحسب، بل إنها مسحت مسحاً من الحياة الفكرية

في بلاد المشرق العربي على وجه الخصوص. والإجحاف لا ينتشر في الحياة السياسية العربية وحسب، بل هو مستشرٍ في الحياة الثقافية أيضاً.

وأزمة الخليج، من ناحية أخرى، ليست مسألة تصارع الغرب مع العالم العربي بقدر ما هي مسألة تصارع العالم العربي مع ذاته. وهي أيضاً مسألة رفض طبقة المثقفين العرب أن تقرّ بتأثير مضامين هذه الحقيقة في أعمالها. لذا فهي مسألة تنازل عن المسؤولية الفكرية.

وقد انطلقت فكرة صدام حسين باحتلال الكويت في الأساس من تقديره الصحيح بوجود هوة واسعة بين الحقائق السياسية على الأرض وبين لغة السياسة ذاتها في العالم العربي. ولقد أدرك طاغية العراق أن العرب كانوا يعيشون واقعاً ويتحدثون عن غيره لعهود طويلة؛ وباحتلاله الكويت شطر هذه الكذبة الكبيرة بضربة قاصمة. وهو تحدى بذلك الجميع. وكانت الصدمة التي تلقاها النظام السياسي العربي قاسية. وجعلت حرب الخليج ذاتها وعربدة العنف الشرس التي مارستها الدول المتحالفة ضد العراق، مختلف الجهات تدرك مدى هذه الصدمة.

على أن المشكلة التي لا نزال نواجهها اليوم هي

أن طبقة المثقفين العرب، باستثناء بعض أفرادها في مصر والعراق ودول الخليج، لم تعِ بعد ما حدث. وقد أفاق جيل بكامله من العرب بعد ١٩٦٧ على أفكار حماسية قومية ودينية تدعو بأصوات محمومة إلى معاداة كل ما هو غربي. وأصبحت الشعارات الايديولوجية الثابتة هي السائدة في الطروحات السياسية العربية. وتحول التاريخ نفسه إلى نير شدت إليه رقاب العرب جميعاً. ولم تجر علينا هذه السبل الهادفة إلى تنظيم الدنيا من حولنا إلا الكوارث واليأس. فهل سنصل، رجالاً ونساء، إلى نقطة نقول عندها: كفى؟ لقد وصلت أوروبا الغربية في القرن السابع عشر إلى نقطة كهذه. فمن الحروب الدينية انبثقت في النهاية فكرة التسامح الديني، ومن ثم السياسي. فهل السنوات العشر الأخيرة في القرن العشرين هي الفترة التي تتحقق فيها فكرة مماثلة في العالم العربي؟

وليس من السهل استقصاء الأسباب الأعمق لهذا الفشل الثقافي. ولست أدّعي القدرة هنا على التفسير. وأركز فقط على الإقرار بالخطأ كخطوة أولى نحو استئصاله من أنظمتنا. والأشكال التي يكتسيها الإجحاف هي الأعراض التي يسهل فهمها بشكل أيسر من الأسباب الكامنة للمرض.

ومن أبرز هذه الأشكال الرفض العنيد الذي تبديه طبقة المثقفين العرب أن تعترف بحدوث شيء رهيب في العراق على مدى السنوات الاثنتين والعشرين الماضية، وأننا، نحن العرب، مسؤولون عن حدوثه. فصدام حسين لم يأت من العدم، لا بل هو من صنع العالم العربي ذاته.

والبعثية في العراق تجربة راديكالية خرجت بالمجتمع العراقي من حفرة كبيرة عما ألفه حتى عام ١٩٦٨. والبعث قوة تحديث عصري ذات أنماط مشوَّهة بشكل غريب. فهي تفصل الناس عن إطار تقاليدهم وتقيِّد كل عنصر بمفرده إلى السلطة السياسية بمعزل تام عن العنصر التالي. وهذا ما يفعله الخوف: فهو يفكك أوصال الوشائج التي تربط الناس بعضهم ببعض مستقلين عن الدولة ويفتّتها. ولقد قوض البعث دعائم ما يدعوه علماء السياسة بـ «المجتمع المدني» في العراق تقويضاً كاملاً وأحلوا محله منظمة الحزب بفراغها القاتل: لقد أحلُّوا التشرذم الجامح محل الروابط الطبيعية العفوية من التعاضد بين البشر. وهنا يكمن الخطر الكبير الذي سيواجهه ثمانية عشر مليون عراقي في المستقبل، فقد تتراجع الاتجاهات السياسية الايديولوجية التي ينتهجها البعث والأحزاب

التقليدية التي فقدت صدقيتها، في غياب بدائل لها قيمتها، لتسود الطائفية وانقساماتها، ولقد أخذت نذر ذلك تتبدى بيننا نحن العراقيين، ويا للأسف. وإن لم يكبح جماح هذه القوى وأطلق لها العنان، كما أخشى أن يحدث، فإن حمامات الدم التي قد تنتج عن ذلك ستجعل ما وقع في لبنان كله أشبه بنزهة انتهت بحادث مؤسف لا يذكر بالمقارنة مع ما قد يحدث في العراق.

ومظاهر اليأس والمآسي في الشرق الأوسط تحيّر العقول: فقد انتحرت بيروت؛ وسقط مئة وخمسون ألف لبناني صرعى حرب أهلية استمرت خمس عشرة سنة؛ وأزهقت أرواح نصف مليون إلى مليون عراقي وإيراني في تقاتل مجنون دام ثمانية أعوام. وهذا العدد الهائل من القتلى يفوق أعداد الذين سقطوا جميعاً في الحروب العربية ـ الاسرائيلية الأربع على مدى أربعين سنة. ونتساءل: لماذا كانت حرب الخليج التي دامت ثمانية أعوام؟

بعدها نهب الكويت برابرة الحضارة العربية. وتعرضت بغداد لقصف انتقامي أعادها إلى «العصر قبل الصناعي»، وأخذ التمرد الذي تلا

ذلك، والذي ألقى تبعات الكارثة على عاتق البعث العراقي، بقسوة لم يشهدها حتى العراق التعيس من قبل. ولسوء الحظ أننا لم نشهد بعد ما هو أسوأ، وما شعر به ثلاثة ملايين (كردي) منذ الآن يسري في عظامهم. وهذا ما دفعهم إلى الهرب في طوفان نزوح بلغ حدوداً هائلة.

مَن هو المسؤول عن هذا القتل والدمار كله؟ تصرّ طبقة المثقفين العرب على رفض الأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الخاصة للعراق، وبحث مسألة تورطها هي نفسها خلال خمسة عشر عاماً من العنف في لبنان، وتأمل الفشل الواضح للحركة الفلسطينية في التلاؤم مع واقعها. ونحتاج اليوم، رجالاً ونساء، إلى تفكير نقدي، متشكك ومتفارق؛ نحتاج إلى كتّاب وفنانين تستحوذ عليهم واقعية الأشياء، لا إلى غيبيات وطنية أو قومية رومانسية خيالية؛ نحتاج إلى خطة ثقافية ذات منظور ناقد، لا بل غاضب، إلى داخلنا، فيما تنفتح بأذرع مشرعة على التأثيرات الخارجية، مهما كانت أجنبية في طبيعتها، ومهما كانت غريبة عنا. وما نمارسه اليوم هو عكس ذلك، ولا تزال «الموضة» السائدة البحث عن أكباش فداء جاهزة نلقي عليها تبعات أخطائنا كإمبريالية القوى

العظمى أو تفشي عقلية الحروب الصليبية في الغرب التي نفترض أنها تنطلق من هناك وهي هادرة تبغي الدمار. ولا تزال طبقة المثقفين العرب، من الاتجاهين الإسلامي والعلماني، ترفض النظر إلى داخل الذات ولا تزال عنيدة في رفضها بحث مواطن التقصير لديها.

وستمضي سنوات عديدة قبل أن نتمكن من التحدث بأي درجة من الثقة عن الآثار البعيدة المدى لهذا كله. ومع ذلك، فقد تعرض العالم العربي، والعراق بخاصة، إلى هزة عنيفة طاولت الأسس ذاتها وجوهر الكيان بعمقه. ولن تعود الأمور إلى سيرتها الأولى أبداً. ويخامرني شعور بأن التصنيفات الرئيسية التي تضم القضايا والمشكلات السياسية العربية ستخضع هي ذاتها في نهاية الأمر إلى التغيير. وإني آمل، على الأقل، أن يحدث ذلك. ومشكلتنا الأعمق، ككيان ثقافي، تكمن هنا، فنحن فقدنا القدرة على التفكير بأسلوب نقدي لأنفسنا. ونحتاج، كعرب، حاجة ملحاحة إلى أن نعود إلى محاولة اكتشاف ما يجمع بيننا وبين العالم الخارجي لا ما يفرق. والاتجاهات الصحيحة والمناسبة في عالم اليوم تنحو نحو انفتاح أكبر على العالمية، وتمسُّك أقل بالذات والتفرُّد، وتعلُّق

أعظم بالإنسانية ككيان ملموس.

وما يهم هو أرواح الناس لا الأساطير القومية. ويجب أن تحل لغة الحق والحريات السياسية واستعادة الميادين المسلوبة والتسامح بين الأديان والطوائف ووحدة إنسانيتنا بمكانتها الجوهرية ومقامها الأسبق، محل لغة إثبات الذات القومية أو المتعصبة أو المعادية للغرب. وهذه صياغات كنت نفسي مذنباً بارتكابها في السنوات الأولى وهيمنت على اتجاهات الطرح السياسي العربي آجالاً طويلة وأفرزت نتائج مؤسفة.

ولكن التغيُّر المهم والدائم يستغرق وقتاً. ولكن إلى متى؟ لا أحد يعلم. والسؤال الجوهري الأهم الذي طرحته حرب الخليج هو: هل العالم العربي أخيراً على وشك أن يبدأ مسيرة تخرجه من دياجير ظلمة يلام أكثر من غيره على الدخول فيها؟ أم هو ببساطة سيغيب داخلها إلى دياجير أعمق؟ هل نحن نخرج من عصور الظلام أم أننا نلج فيها؟

ليست لدي أجوبة عن هذه التساؤلات.

١٢ أيار (مايو) ١٩٩١

المحتويات

ا

صدر في

سلسلة بحوث اجتماعية

١- العسكر والحكم في البلدان العربية — فؤاد اسحق الخوري

٢- ابن خلدون وماكيافيللي — عبد الله العروي

٣- الدولة والسلطة في الفكر السياسي الغربي — شارلز باترورث

٤- العلمنة والدين - الإسلام، المسيحية، الغرب — محمد أركون

٥- الفلسفة والسياسة — عادل ضاهر

٦- سيكولوجية التعصب — أندريه هينار

٧- المرأة العربية وذكورية الأصالة — مي غصوب

٨- الحرب التي لم تكتمل: الديمقراطية في العراق ومسؤولية التحالف — سمير الخليل

٩- السلطة لدى القبائل العربية — فؤاد اسحق الخوري

١٠- العرب ومشكلة الدولة — نزيه الأيوبي

١١- من الاجتهاد إلى نقد العقل الإسلامي — محمد أركون

١٢- مذاهب الانثروبولوجيا وعبقرية ابن خلدون — فؤاد اسحق الخوري

١٣- محنة الشاعر في أزمنة المدن — ويستان أودن

١٤- الأصالة وسياسة الهروب من الواقع — عزيز العظمة

قطع تدخل «التحالف» نصف الطريق، فحرر الكويت وأضعف سلطة صدام حسين، لكن الأمور توقفت عند حد يجمع القتل والدم الى تعليق المسائل المتصلة بتطور العراق.

هنا يحضر الكلام عن دور «التحالف» ماضياً وحاضراً، وفي المستقبل القريب ربما. وهنا، ايضاً، تندرج مسؤولية المجتمع العراقي المدعو الى استيعاب دروس الماضي تحت وطأة الكارثة الراهنة وضغطها. وهذه الدروس، كما يرى سمير الخليل مؤلف كتاب «جمهورية الخوف»، تطول مسائل الثقافة والديمقراطية ومحاربة التعصب الذي ساد العراق لعشرات من السنين خلت.

وبين مسؤولية «التحالف» ومسؤولية المجتمع، يبقى ملحاً نزع السلاح في مجتمع المستقبل ودولته. فلكي يطمئن العراقيون ويطمئن جيرانهم، لا بد من دستور يكون على غرار الدستور الياباني الذي وُضع بعد الحرب العالمية الثانية.

ISBN 1 85516 831 9

دار الساقي